المجتمع المدني وبناء الدولة العراقية ما بعد 2003

التمكين وحدود الشراكة الوطنية

أ.م .د فلاح خلف كاظم الزهيري
الجامعة المستنصرية /كلية العلوم السياسية
falah.20.net@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2021-05-10
تاريخ القبول : 2021-06-17

الخلاصة

ان الغرض من البحث هو لغرض دراسة علاقة المجتمع المدني بعملية بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 ومدى فاعليته ومساهمته في هذه العملية المهمة والاساسية ،لا سيما وان طبيعة الحياة اليوم تغيرت واصبحت معقدة على جميع المستويات والتي تتطلب اشراك وتسخير جميع طاقات المجتمع من اجل النهوض بالسياسات الاجتماعية لمواجه تلك التحديات الناجمة عن هذا التغيير، الامر الذي يستلزم تدخل الفاعلين غير الرسميين كشريك اساسي في تطوير التصورات حول محتوى تلك السياسات التي يجب اتخاذها ومن تلك الجهات منظمات المجتمع المدني التي اصبحت اليوم رديف ومساعد لعملية بناء الدولة، تهدف الدراسة الى توظيف مفهوم التمكين وتأصيله في ادارة المجتمع المدني وفعالياته المجتمعية وتأثيره في عملية بناء الدولة العراقية بشكل سليم وذلك عن طريق اتاحة المجال العام للعمليات والنشاطات التي يؤديها داخل المجتمع، اما بالنسبة لمضامين البحث فتشير الى ضرورة توسيع نشاطات المجتمع المدني وانفتاحه على قطاعات اخرى كالصحة والبيئة، فضلا عن حاجته الى حوكمة نفسه بطريقة تتيح لمنظماته زيادة فاعليتها مستقبلا .

الكلمات المفتاحية : المجتمع المدني ،بناء الدولة ، العراق ، التمكين ، الشراكة الوطنية

Civil society and Iraqi state building after 2003 Empowerment and national partnership boundaries

Ass. Prof. Dr. Falah Khalaf Kahzim Al-Zuhairi

Al-Mustansiriya University / College of Political Sciences

Receipt date: 2021-05-10
Date of acceptance: 2021-06-17

Abstract

The purpose of the research is for the purpose of studying the relationship of civil society to the process of building the Iraqi state after 2003 and the extent of its effectiveness and contribution to this important and basic process, especially since the nature of life today has changed and become complex at all levels, which requires the involvement and harnessing of all the energies of society in order to advance social policies In order to face those challenges resulting from this change, which requires the intervention of non-official actors as a key partner in developing perceptions about the content of those policies that must be taken, and from those parties are civil society organizations that today have become a side and assistant to the state-building process The study aims to employ the concept of empowerment and root it in the management of civil society and its societal activities and its impact on the process of building the Iraqi state in a sound manner, by providing a public space for the operations and activities that it performs within the community. And the environment, as well as his need to govern himself in a way that allows his organizations to increase their effectiveness in the future

المقدّمة

تعقدت طبيعة الحياة في عالم اليوم على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الامر الذي اسهم في زيادة وتراكم المشكلات التي يواجهها الفرد داخل المجتمع واصبح من الضروري اشراك وتسخير كافة الطاقات الحيوية التي يتمتع بها المجتمع من اجل النهوض بالسياسات الاجتماعية بقصد مواجهة تلك التحديات التي نجمت عن ذلك التغيير وهذا الامر استدعى تدخل فواعل غير رسمية كشريك اساسي في وضع تصورات حول مضمون السياسات الاجتماعية الازم اتخاذها عن طريق تكريس مفهوم الشراكة كآلية لتلك العملية ومن تلك الفواعل منظمات المجتمع المدني التي تشكل احد الفواعل الموازية لعملية التطور السياسي بمدياته المؤسساتية والبنيوية وعمليات التغيير والتحول بشتى صنوفها وهذا يتم عبر تمكين منظمات المجتمع المدني من العمل واتاحة الفرصة لها سواءا بالتشريعات القانونية الضامنة لعملها او من خلال السياسات العملية للحكومات التي تتيح لها العمل بحرية وهو مسار هذه الدراسة .

هدف البحث :

– تهدف الدراسة توظيف مفهوم التمكين وتأصيله في ادارة المجتمع المدني وفعالياته المجتمعية وتأثيره في عملية بناء الدولة بشكل سليم وذلك عن طريق اتاحة المجال العام للعمليات والنشاطات التي يؤديها داخل المجتمع.

– تناول العلاقة والأثر بين التمكين وتنشيط عمل المجتمع المدني كهدف ستراتيجي ثان وبيان علاقة ذلك ببناء الدولة المعاصرة في العراق ما بعد 2003،وحتى اليوم في ظل المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في ظل تفشي جائحة كورونا .

أهمية البحث :

تظهر أهمية الدراسة في توظيف الأنساق الاجتماعية على اختلاف تنوعاتها في تطور المجتمعات الانسانية وبناء دولها وفق منظومة قيمية يفترض ان تحاكي التطور الانساني والمعرفي العالمي وان تكون عونا وسندا في عملية البناء ولاسيما بناء الانسان وهو أداة التغيير والتحول في المجتمعات المعاصرة وأنموذجها في ذلك مؤسسات المجتمع المدني ،كما تأتي أهمية البحث في قلة الدراسات والبحوث التي تناولت متغيري الدراسة (تمكين المجتمع المدني، وبناء الدولة العراقية ما بعد 2003) .

اشكالية البحث :

حددت اشكالية الدراسة من ان منظمات المجتمع المدني بكل عناوينها ونشاطاتها يمكن ان تؤدي دورا مؤثرا في تنمية الوعي المجتمعي بأهمية المساهمة والمشاركة الفاعلة في بناء منظومة دولة مدنية حديثة تراعي حقوق وحاجات وتطلعات المواطنين جميعا بغض النظر عن انتماءاتهم وعقائدهم ، فضلا عن ذلك تنبيه صناع السياسات العامة وأصحاب القرار لتحديد مواضع الضعف في تلك السياسات وما هو المطلوب اتخاذه من قرارات تسهم في ترسيخ تلك العملية .

فرضية البحث :

تنطلق فرضية الدراسة من ان تمكين المجتمع المدني يمكن أن يكون له دور متسارعا وإسهاما فاعلة في عملية بناء الدولة المعاصرة جنبا الى جنب مع الفواعل الاجتماعية الاخرى بالشكل الذي يجعل عملية البناء المتوافقة مع مسارات (التحول الديموقراطي) يسيران بشكل فاعل ومؤثر ، كما ان توفير مستلزمات التمكين العملية للمجتمع المدني يساعد في تشذيب وتهذيب

الملحقات غير السليمة لعملية بناء الدولة وبالتالي يسهم في احتواء مخرجاتها السلبية ويجعل العملية اكثر رسوخا ، ولتأكيد هذه الفرضية وضع الباحث الاسئلة الاتية وعمل على وضع اجابات منطقية لها في سياق الدراسة:

– ما حدود ومعطيات دور منظمات المجتمع المدني في التعامل مع ستراتيجية بناء الدولة المعاصرة حاضرا" ومستقبلا" .

– ما حدود تفاعل مؤسسات المجتمع المدني مع الدوائر الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بموضوعة بناء الدولة .

– هل ان مؤسسات المجتمع المدني تمتلك مقومات الاسناد اللازمة في اداء مهمتها تلك .

– ما تأثير المجتمع المدني الاجتماعي والسياسي ومرتكزاتها على بناء الدولة ؟

– ما العلاقة بين مفهوم بناء الدولة المعاصرة والمجتمع المدني ؟ اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الاجتماعي القائم على اساس توظيف معطيات التاريخ والذي يتطلب الولوج الى اعماق الظاهرة محل الدراسة وتبيان اسبابها ونتائجها .

هيكلية البحث:

وزعت مادة الدراسة على ثلاث مباحث فضلا عن المقدمة واستنتاجاتها، تناول المبحث الاول المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالدراسة في حين تناول المبحث الثاني تتبع مسار نشأة وتطور المجتمع المدني في العراق، اما المبحث الثالث فقد سلط الضوء على اثر المجتمع المدني في مسار بناء الدولة العراقية بعد 2003 وحتى اليوم.

المبحث الاول: المصطلحات والمفاهيم

أولاً: التمكين مفهومه و أهميته

لقد اصبح مصطلح التمكين اليوم واحداً من ابرز العناصر الأساسية ذو صلة بتحفيز الأفراد وتنظيمهم للوصول الى الإنجاز المتميز ومراقبة أدائهم على المستوى الجماعي والفردي والتنظيمي ، وظهر هذا بالبداية في فترة الثمانينات ووصل الى الازدهار في عقد التسعينيات على شكل فلسفة إدارية جديدة وكان يقترن تطبيقه بإطلاق الطاقات الكامنة لدى العاملين به و باللامركزية (ابو النصر ، 2007 ، ص74) ،وحصل التمكين على مجموعة من التعاريف من عدة باحثين ومهتمين وفضلاً عن ذلك فقد انتشر بين العاملين في منظمات الاعمال في كل من أوروبا والولايات المتحدة الامريكية واليابان. وازداد التداول في مفاهيم المنظمات المتمكنة، والمدير المتمكن والمشرف المتمكن والفريق الممكن وكل ذلك جاء بفضل زيادة الكتابة عن التمكين ومفهومه وإيجاد بيئة عمل متمكنة ، اما بشان التخريج اللغوي للتمكين فهو يعني (مكّن ، تمكيناً) أي تمكن من الشيء، أي أمكن فلاناً جعل له سلطانا ومقدرة ، بمعنى يسر له فعله و سهل له أداءه (المنجد 771 : 1973) ولو رجعنا لكتاب للقرآن الكريم فنلاحظ أن كلمة مكّن وكل مشتقاتها تقريباً في (20 اية) وكانت منها (12 اية) قد تناولت في مدلولها معنى ما نسعى له في دراستنا هذه وهو أن الله سبحانه وتعالى جعل الخلفاء في الأرض هو الممكّن * (سورة النمل اية 62) ، أي هم الولاة عليهم و أئمة الناس وبهم تصلح البلاد وتخضع العباد، وتصلح في حال تولي المؤمنين ومن شأن هذا الامر هو السماح للممكن لهم أي الناس أن تكون لهم اليد الطولى وبسط نفوذهم على من يقع تحت ادارتهم او إمرتهم أو قيادتهم أو اشرافهم فيتمكنون من خلال ذلك الموقع سن القوانين و فرض الانظمة الخاصة بهم فسيسايرهم في ذلك ، ولقد تناوله كتاب الإدارة من مداخل مختلفة ، فقدم كلا من (دافت ونوي) Daft & Noe تعريفا للتمكين بأنه "اعطاء الأفراد العاملين المعلومات و الحرية والقوة لكي يتم صنع

القرارات ومشاركتهم في اتخاذها ، اما (هاكيكي) Haghighi فيرى فيه منح العاملين المسؤوليات و الصلاحيات واعطائهم حرية كاملة لكي يستطيعوا اختبار الطرق التي تناسبهم للقيام بالعمل من غير تدخل من قبل الإدارة مع توفير بيئة العمل وكافة الموارد المناسبة والقيام بتأهيلهم سلوكياً و فنياً للقيام بالعمل مع الثقة المطلقة فيهم، وعرفه (افندي) بانه منح العاملين اتخاذ القرارات و قوة التصرف و حق المشاركة الفعلية من جانب العاملين في إدارة المنظمات التي يعملون بها و القيام بحل مشكلاتها والتفكير الإبداعي وتحمل الرقابة و المسؤولية (العبد طموس ، 2015 ، ص16 –17) .

اذن التمكين هو عبارة عن القيام بتأهيل العاملين من اجل تحديد الأهداف ومسؤولية إنجازها والقيام باتخاذ القرارات بشأنها والقيام بمعالجة ابرز المشاكل التي تواجههم والعمل على حلها في إطار المسؤولية الملقاة على عاتقهم والسلطة الممنوحة لهم ، وبالتالي ضمان حسن وحرية التصرف لمواجهة الازمات في ضوء المواقف المختلفة، إذن التمكين كمفهوم معاصر يحاول ان يرتقي بالعنصر البشري في المنظمات المعاصرة إلى مستويات راقية من التعاون وروح الفريق والثقة بالنفس والإبداع والتفكير المستقل وتعزيز وروح المبادرة .

ثانيا: المجتمع المدني

شهد مصطلح المجتمع المدني وغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية تطورا وتغيرا في معانيه ودلالاته منذ بدايات ظهوره في القرن السابع عشر حتى الآن، وتطور المفهوم في الفكر الليبرالي بالموازاة مع التطورات السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم الغربي، وبدأ يتبلور المفهوم الحديث للمجتمع المدني عن طريق المدارس الفكرية الكلاسيكية الحديثة في الفكر السياسي الغربي ومنها ما جاء به منظرو العقد الاجتماعي الذين اسهموا في تطور المجتمع المدني في ثلاث نتائج هامة:

1– قيمة الفرد المواطن وما يؤسسه هذا المفهوم حقوق هامة كالحياة، كالملكية، كحرية التفكير

2– قيمة المجتمع المتضامن الملتزم بالقوانين والمقتضيات الاخلاقية

3– قيمة الدولة ذات السيادة المستمدة من المجتمع ، والى جانب ذلك اسهمت عناصر اخرى في بلورة ونضوج المفهوم اهمها :

1– تجاوز المنظور الديني الكنسي للدولة.

2– ضرورة طاعة السلطة مادامت ملتزمة بحماية حقوق الأفراد وفق اطر مشروعة، أي الامتثال مع وجود الحرية .

3– وضع اللبنات الأولى للفكر السياسي الليبرالي والحداثة السياسية . (باري ، 2007 ، ص16)

وازداد الاهتمام بمتابعة مؤسسات المجتمع المدني و مفهومه مع تبلّور الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في بداية عقد التسعينيات، واصبح يحظى باهتمام الكثير من الباحثين ، إلا أن تعريفه لا يزال تكتنفه بعض الصعوبات ، اذ فليس هناك إجماع بين المفكرين و الباحثين على تعريف محدّد لمفهوم المجتمع المدني، فمنهم من يوسعه ليشمل صور المؤسسات التي تكون مركزًا وسيطًا بين العائلة، فهي تتصف بالوحدة الأساسية التي يتم البنيان الاجتماعي النهوض عليها ، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، أخرى، و يوجد منهم من يضيق المفهوم ليصبح يشير إلى التنظيمات الحديثة غير الحكومية التي تتكون لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها ، ولا يقتصر بين هذين القطبين في الخلاف على التعريف ، بل يبين الخلاف حاد في نمط العلاقات التي تقدم الدعم من خلال المجتمع المدني

ومؤسساته، ومن هذا الخلاف يتضح مواقف أيديولوجية مختلفة، فمنهم من يربط بين الحرية و الديمقراطية و نشوء المجتمع المدني ، بحيث تصبح الحرية و المبادرات الاختيارية و الطوعية التي يقوم بها الجماعات و الافراد مرادفًا للمجتمع المدني ، بمقابل السلطة العسكرية أو سلطة الدولة ، وهناك من يؤكد آليةَ معارضة الدولة وكبح سلطة تدخلها في شئون الجماعات و الافراد ، فالمجتمع المدني لا يتمايز عن الدولة فحسب، بل قد يجابهها، ويعارضها ، ويواجهها احيانا، لكي تصل تلك المعارضة إلى حدّ التناقض التناحري في ظروف معينة، وفي حالات محدودة (حسن ، 2017 ، ص13–14) وبناءا على ذلك تكونت التعريفات وتعددت المُقدمة للمجتمع المدني ومفهومه باختلاف الباحثين وانتماءاتهم ومرجعياتهم ، فهذا (والزر) يعرف المجتمع المدني بأنه «ذلك المجال الذي يوفر الضمانات التي تكفل و تقدم حياة اجتماعية جيدة ، فيكون البشر في اطار هذا المجال نمط اجتماعي يرتبطون و يتواصلون ببعضهم من خلاله، وذلك بغض النظر عن ماهية هذا النمط سواء كان نقابة أو رابطة أو جماعة أو طائفة أو دينا ، أما (دايموند) فهو يرى المجتمع المدني وسيط بين الدولة و المجال الخاص ، ويستبعد منه الأحزاب السياسية التي يراها تسعى لكي تصل الى السلطة، ومن ثم تكون مرتبطة بها، كما استبعد العائلة والمشروعات الفردية التي تهدف إلى الربح ويعرف (أندرسن يولن) المجتمع المدني بأنه: مجال عام يضم مختلف المنظمات الفاعلة التي تتمتع بدرجة من الاستقلال عن الدولة، وغالباً ما تكون جماعات المجتمع المدني سياسية، غير أنها مميزة عن المؤسسات الرسمية مثل البرلمانات والأحزاب السياسية (المخلافي ، 2010 ، ص30)وبذلك يمكن اجمال التعريفات الغربية لمفهوم المجتمع المدني إلى أنه: مجموعة تنظيمات طوعية حرة التي تقوم بملأ المجال العام بين الدولة و الأسرة ، أي بين مؤسسات الدولة و مؤسسات القرابة التي لا يكون لها مجال للاختيار في عضويتها ، وهذه التنظيمات التطوعية الحرة تتكون للأفراد لتحقيق مصالحهم ، او ممارسة أنشطة متنوعة انسانية أو لتقديم خدمة للمواطنين، وتلتزم في نشاطها ووجودها بمعايير و قيم المشاركة و التسامح وتؤمن باحترام الحريات و بقيم الاختلاف، وقبول الآخر والبعد عن التعصب و العنف (بكر ، 2011 ، ص53) اما منظمة الامم المتحدة فترى ان المجتمع المدني هو فضاء يقع بين السوق والدولة ونظامها السياسي(الامم المتحدة ، 2013 ، ص3) اما الباحثين العرب اختلفت تعريفاتهم كذلك ، اذ يرى (سعد الدين ابراهيم) ويتكون مفهوم المجتمع المدني من ثلاث اركان او مقومات أساسية تتمثل في :

قبول الاخر والتسامح والتزام في إدارة الخلاف مع الدولة و مع الآخرين عن طريق الوسائل السلمية

التنظيم الجماعي، فالمجتمع المدني يتكون من مجموعة تنظيمات، كل منها يضم أعضاء او أفرادا ينخرطون فيها بمحض إرادتهم عن طريق شروط يضعها المؤسسون للتنظيم ، وهذا التنظيم شبه رسمي أو رسمي هو الذي يميز بين المجتمع عموماً و المجتمع المدني.

الفعل الإرادي الحر، فالمجتمع المدني يكون لأفراده إرادة فهو يخالف الجماعة القرابية(محرر ، 1992 ، ص13–12) .

اما(احمد العيساوي) فيرى فيه مجموعة من المنظمات والمؤسسات التي تقع خارج الدولة وهي منفصلة عنها فهي التي تهيئ للأفراد مساحة ملائمة لممارسة نشاطاتها فتسارع لتفعيل التغيرات التي تحدث داخل المجتمع ولها دور ايجابي في تعجيل وتيرة التقدم الاجتماعي والثقافي والسياسي بواسطة دور اعضاء المجتمع المدني الفاعل وتنظيمه في اطار المنظمات والتحرك السليم

لتحقيق الاهداف والغايات . (العيساوي ، 2005 ، ص47) وبعد التطورات الحديثة في المجالات المختلفة للمجتمعات العربية كظهور العولمة وتداعياتنا على العالم ، أدى إلى ظهور فئات اجتماعية فاعله مثل نقابات العمال كجمعيات مهنية كأحزاب سياسية في إطار تدفق المعلومات عبر الحدود وظهور تقنيات الاتصال حصل المجتمع المدني على حد أدنى من حيز الاستقلال عن النظم القائمة واصبح التوظيف الشائع لمفهوم المجتمع المدني في المنطقة العربية يطرح تحديدات متباينة بنية ومضمونا ، ففي إطار النسبة يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحا يتضمن بين مؤسسات تقليدية حديثة ، ويعرف على انه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البناء الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتيا وأجهزتها ذات الصيغة الرسمية من ناحية أخرى ومنهم أخر يختصر المفهوم في البنى الحديثة فقط واتجاه آخر يطرح المفهوم في شكل قيود للحد من سلطة الدولة في كل المجالات كفضاء للتنافس الايديولوجي بين الدولة والمجتمع المدني(الصبيحي ، 2000 ، ص29)وهذا التعريف يركز على اعتبار المجتمع المدني صلة وصل بين الدولة والاسرة ووجود المجتمع المدني مرتبط بالدولة، في حين قسم آخر من الباحثين العرب يرى انه تلك المؤسسات الاقتصادية و السياسيّة و النقابية والاجتماعية التي تعمل بشكل مستقل عن سلطة الدولة ، لتحقيق عدد من الأغراض ثقافية و اجتماعية ونقابية و تنموية و سياسية (العلوي ، 1992 ، ص27) وفي اطار تحديد عناصر قيام مجتمع مدني فاعل ومؤثر يرى بعض الباحثين وجوب ثلاثة عناصر متوفرة هي الاتية : (Al-Sayid , 1993 , p.329).

وجود روح التسامح التي تتصف بقيمة جوهرية من الجميع مقبولة .

تنظيمات رسمية متنوعة الأنماط فيما بين التجمعات و الطبقات و الجماعات والشرائح لمختلفة.

وضع قيوم على سطلة الدولة في علاقة المجتمع المدني القائم على أساس رابطة اختيارية يدخل فيها الأفراد بشكل طوعي ، ويضم كل المؤسسات الثقافية و الاقتصادية و المؤسسات التعليمية و الدينية والتنظيمات الاجتماعية و النقابات العلمية والاتحادات المهنية والأحزاب السياسية من التعريفات السالفة الذكر يتضح أن للمجتمع المدني خصائص تميزه عن غيره من التنظيمات التي تشغل المجال العام في الدولة الحديثة، وتتمثل في الآتي:

– عنصر الطوعية والحرية: أي أنه عمل تطوعي حر، يبادر به الفرد تلقائيا دون ضغوط.

– عمل جماعي لا يتسم بالإكراه: يضم مجموعة من الأفراد تجمعهم مصالح ،وأهداف، وقيم مشتركة ومتبادلة، واحترام متبادل.

– يعد همزة وصل بين المواطنين والسلطة السياسية.

– يتكون المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات غير حكومية وغير ربحية يتم تأسيسها غالبا استنادا إلى الاعتبارات الأخلاقية، والثقافية، والسياسية ،والعلمية، والدينية، والخيرية من أجل تحقيق مصالح أفردها أو تقديم خدمات للمواطنين أو ممارسة أنشطة إنسانية، فهو يضم كل من الجمعيات الخيرية، ومنظمات التنمية غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المحلي، والمنظمات والمؤسسات النسائية، والمنظمات الدينية ،والاتحادات والنقابات المهنية والتجارية، وجماعات المساعدة الذاتية، التنمية الاجتماعية، الاتحادات التجارية، والتحالفات، ومجموعات التأييد والمناصرة، والحركات الاجتماعية الجديدة، النوادي الرياضية، والاتحادات الطلابية .

– هو المجتمع الذي يتميز بالاستقلالية التامة عن السلطة السياسية، والمبادرة والفعالية والفاعلية، وعدم سعيه إلى الوصول إلى السلطة من خلال إيصال صوت المواطنين وانشغالاتهم، وهمومهم إلى السلطة السياسية ،وصناع القرار السياسي، والضغط عليهم في اتجاه رسم السياسات العامة الملائمة ويرتبط ذلك بمدى تمتعه بالاستقلال الذاتي، والنفوذ في ظل نظام حكم ديمقراطي متشبع بمبادئ الديمقراطية التشاركية ،وحقوق الإنسان، والحكم الراشد ودولة الحق والقانون . (جربال ، 2017 ، ص243 – 244)

اما وظائف المجتمع المدني فيمكن أن تتلخص بآلاتي: (شكر ، 2003 ، ص22)

نشر الثقافة الديمقراطية واشاعتها .

إفراز في المجتمع القيادات الجديدة .

تحسين الأوضاع الاقتصادية و زيادة الثروة ، وتنمية الطاقات الثقافية و الاهتمام بها .

وظيفة تجميع المصالح.

وظيفة حسم و حل النزاعات و الصراعات والنزاعات .

من كل ذلك يتضح ان المقصود (بتمكين المجتمع المدني) : محاولة خلق بيئة مواتية للمجتمع المدني تشمل هذه البيئة، بالإضافة إلى الإطار القانوني ذي الصلة، حرية العمل والوصول إلى الموارد والمعلومات واحترام الحريات الأساسية بما في ذلك الحق في التجمع والتعبير، بوصفها من العناصر الرئيسية للتعزيز الديمقراطي لدور منظمات المجتمع المدني ومساهمتها في بناء دولة مدنية قائمة على اسس سليمة وصحيحة . وبتعبير آخر، ان مهمة المجتمع المدني هي تمكين المجتمع من اجل الانتقال به من واقع الرعية إلى المواطنة والمشاركة في بناء الدولة.

ثالثا: مفهوم بناء الدولة

تعد ظاهرة الدولة ارقى تنظيم سياسي استطاع الانسان التوصل اليه في العصر الحديث، اذ بدأت الظهور في اوربا بعد مؤتمر وستفاليا عام 1648 من اجل تنظيم العلاقات داخل المجتمعات، وقد مرت بأدوار مختلفة الى ان وصلت الى الشكل المتعارف عليه الان في تنظيم العلاقة بين الفرد والسلطة ، ويشير الكثير من الباحثين الى انه ليس هناك مفهوم محدد وشامل للدولة عبر مراحل تشكلها تاريخيا ، ولذلك اختلفت وجهة نظرهم ، فالدولة بنظر (ماكس فيبر) هي التنظيم الذي يحتكر الاستخدام المشروع للعنف في رقعة جغرافية معيّنة، وعند (ماركس) هي بمثابة مجلس إدارة أو أركان حرب الطبقة البرجوازية في الدولة الحديثة و(هيجل) هي تجسيد لأسمى فكرة أخلاقية، ، ويعدّها أنّصار الاتجاه القانوني رابطة أو كيانًا يعمل من خلال القانون، وباستخدام سلطة القهر داخل حدود معيّنة ، أو كيانا سياسيا قانونيا ذا سلطة سياسية معترف بها في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معيّنة (ابراهيم ، 1988 ،ص42–43)

ولقد أثار تعريف الدولة خلاف كبير بين البحث و أوساط الفقه ، وذلك بسبب اختلاف زاوية البحث التي تدخل في اهتمام كل باحث أو فقيه، فقد جعل بعضهم أساس قيام الدولة مرتبطًا بانقسام أفراد الجماعة إلى محكومين و حكام ، سواء أكان هذا الانقسام في مجتمع متطور او بدائي ، ومن هنا عَد هؤلاء العشيرة او القبيلةَ أو دولة، طالما أمكن فيها تمييز فئة حاكمة عن اخرى محكومة، وفي جانب آخر يرى البعض إلى كون الدولة ليست انقسام المجتمع إلى محكومين و حكام فقط ، انما تمثل

توصل الجماعات البشرية إلى مرحلة متقدمة من تطور حضاري، قوامها الشعور بالصالح العام، وبهذا فهم لا يعدون الجماعات العشائرية و القبلية دولً لمجرد وجود سلطة للحكم فيها (Brandwein , 2011 , P.28-59) ويتفق معظم المعنيين موضوع الدولة بشان المرتكزات و المحددات النظرية لها فان مفهوم الدولة يتكون في ثلاثة مراحل و هي:

الدولة بمثابة جهاز آلي تتبنى وظائف آلية كإقرار الامن و النظام والسلم

الدولة كائن افتراضي تمتلك شخصية قانونية تكسبها جملة صلاحيات

الدولة كائن حي (حسن ، 2016 ، ص21)

وفي الوقت الحاضر هناك اتجاهان رئيسيان في تعريف مفهوم بناء الدولة وهما

اتجاه يشدد على فكرة ان بناء الدولة عملية سياسية – اجتماعية تنموية عادة ما تستغرق مدة طويلة من الزمن بحيث تمكن للمجتمعات التي تكون متفككة ان تصبح مجتمع متطابق موحد مع الدولة في نهاية المطاف ، وهذه العملية قد تحدث على نحو سلمي او قسري او الاثنين معا، ويركز هذا الاتجاه على بناء الدولة من الداخل بصورة ذاتية بهدف تكوين(امة – دولة) موحدا اقتصادياً وسياسياً و متجانسة ثقافيا،

وآخر يؤكد ان عملية بناء الدولة في المقام الأول هو هدف سياسي بحيث يسعى السياسيون من الداخل او الخارج الى تقوية وخلق نظام سياسي منشأ من(الدولة – الامة) وذلك لكي يتم تحقيق مصالحهم او تعزيز سلطتهم والعمل لكي يتم اضعاف سلطة خصومهم، فبناء الدولة هنا يمكن ان يكون استراتيجية تنموية مرتبطة بالظروف السياسية واللاعبين السياسيين أي ان هذا الاتجاه يعنى وصول مجموعة معينة الى السلطة وتوجيه عمليات بناء الدولة بصورة غير ذاتية من الخارج (خريسان ، 2014 ، ص87).

اما عملية بناء الدولة فهي ليست واحدة على الرغم من اختلافها بحسب الظروف والمرحلة التاريخية التي تمر بها المجتمعات لكن هناك رابط مشترك يجمع بينها وهو وجود هوية وطنية جامعة لكل التنوعات الثقافية متجاوزة اختلافاتهم الدينية والمذهبية والعرقية واللغوية من خلال بلورة الوعي بالانتماء المشترك، وهذا ما حدث في اوربا في القرون الوسطى عندما اخذت الدولة تتهرب من سلطة الكنيسة ووصايتها على الافراد مكونة بذلك هوية سياسية للأفراد غير مندمجة بالهوية الدينية وبذلك اخذت الدولة تقوى سلطتها السياسية على حساب ضعف السلطة الدينية (برو ، 1998 ، ص83-88). وعملية بناء الدولة تحتاج – كما يقول عبد الغفار القصبي – الى نظام سياسي يتسم بالشرعية المستمدة من الشعب او الامة مما يؤهله في بعض الاحيان الى استخدام القوة ووسائل الاكراه التي تمارس من قبل مؤسسات الدولة السياسية والامنية ، كما تحتاج الى جهاز بيروقراطي او اداري يقع عليه العبء الاكبر في تنفيذ المهام والوظائف التي تتطلبها عملية تشكيل او تكوين الدولة ، وبذلك تبدأ قضايا التكامل الهندسي لبناء الدولة بالظهور مثل التوازن بين المؤسسات العسكرية والمدنية والسياسية والبيروقراطية ،وكل ما ذكر يعد من متطلبات الاساسية في بناء اي دولة وهذه العملية ليست عفوية بل هي ناجمة عن تخطيط واع فلا يمكن ان تقوم بها الجماهير من دون وجود نخب تأخذ زمام المبادرة لقيادة الجماهير في عملية بناء الدولة (القصبي ، 2006 ، ص348 – 349).

اذن بناء الدولة : هي عملية بناء مؤسساتها واجهزتها على اطر قانونية منبثقة من الواقع للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين وصولا الى تحقيق الاستقرار السياسي ، او أنها :هي عملية ذاتية لتعزيز مؤسسات و قدرات وشرعية الدولة من خلال علاقات المجتمع بالدولة ، (Alan , 1969 , P.110) ويتضح ان هذا التعريف لبناء الدولة هو الاقرب إلى مفهوم بناء حقيقي لدولة ، لأن أساس بناء الدولة هو التغيير من رغبة ذاتية لتقوية مؤسساتها عن طريق مختلف الفاعلين الوطنيين وفي الوقت ذاته تقوية علاقة المجتمع بهذه المؤسسات ، مما ينعكس بالإيجاب على الاستقرار السياسي. وعن طريق المفاهيم السابقة يتبين أن عملية بناء الدولة تميزت بالخصائص الاتية : (بن جيلالي ، 2013 ، ص39).

– انها عملية مستمرة ليست مرحلية بل هي مجموعة من المراحل المستمرة والمتناسقة التي تحدث في هيكل ووظائف الابنية السياسية المختلفة والتفاعلات والانماط السياسية المرتبطة بها .

– توصف بانها مفهوم دينامي: لأنها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل والأبنية السياسية بقصد تطوير النظام السياسي حتى يتكيف مع التغيرات الجديدة .

– توصف بانها مفهوم نسبي كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك لأن بناء الدولة كعملية لا تتم من فراغ ، ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.

– توصف بان الدولة مفهوم محايد من حيث دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي تتخذه.

المبحث الثاني: نشأة وتطور المجتمع المدني العراقي:

عرف المجتمع العراقي التنظيم المدني منذ القدم، فقد ظهرت في المجتمع السومري اتحادات مهنية عديدة اذ قامت مجموعات من المهنيين من ذوي الخلفيات الاجتماعية المتباعدة بالتجمع بعضهم مع بعض لأسباب اقتصادية في جنوب بلاد ما بين النهرين وضمت هذه التجمعات مختلف الحرف الصناعية اليدوية وكان يطلق عليها مصطلح (أوكولا) باللغة السومرية (وتكو) باللغة الأكادية، وكان لرؤساء هذه التجمعات مكانة اجتماعية كبيرة ومنزلة إدارية عالية، بل إن هذه الفئة شكلت الطبقة الوسطى من الحياة الاجتماعية لحضارة وادي الرافدين. وتشير المخلفات الاثارية التي عثر عليها في مدينتي(لكش وشروباك) إلى انخراط السكان العاملين في تلكما المدينتين في نقابات أو اتحادات متنوعة بعضها صغير القاعدة يعكس تخصصاً دقيقا، هذا وكان يرأس كل حرفة أكثر الصناع شهرة ونفوذا وسمعة وكان الصناع يحتكمون إلى رئيس الحرفة لفض المنازعات التي تنشب بين أفراد الحرفة الواحدة ، كما تضمنت قوانين حمورابي مواد خاصة بأصحاب المهن مثل الأطباء والبياطرة والحلاقين والبنائين، وكانت العلاقات تنظم داخل هذه النقابات حسب القانون الذي سنه حمورابي في مسلته، وفي العصور الإسلامية ظهرت في بغداد والكوفة والبصرة تسميات الأصناف وأصحاب المهن وأهل الصنايع ، وبلغ عدد منظمات المجتمع المدني في العراق في نهاية الحقبة العثمانية(اثني عشر) جمعية أدبية وسياسية وكانت هناك حركات عمالية بدأت أول نشاطاتها في البصرة عام 1918 ،وكان العصر الذهبي للمجتمع المدني العراقي خلال السنوات الأخيرة للحقبة الملكية(1921 – 1958) (اندرسن و ستانسفليد ، 2005 ، ص375) ، اذ شهدت هذه الحقبة ظهور توجهات ذات صبغة قومية او يسارية تارة وتارة

اخرى ليبرالية او دينية تجسدت بظهور تنظيمات مجتمعية مثل المعهد العلمي 1921 ، منتدى التهذيب الكلداني 1922 ، جمعية الاصلاح، نادي النهضة النسوي 1923 ، وجمعية خريجات دار المعلمات 1926 ، فضلا عن ذلك جمعية السعي لمكافحة الأمية 1933 (التي كان لشخوصها شأنا كبيرا في تاريخ العراق) وغيرها من الجمعيات المختلفة الدالة على الحضور الفاعل للمجتمع المدني العراقي والذي تحت أنماط مختلفة من ادارة الحكم خلال حقب زمنية متنوعة الايديولوجيات والتوجهات أطرتها جملة من التشريعات المنظمة للعمل وكما يأتي : (داوود ، 2018)

1. قانون تشكيل الجمعيات الصادر بتاريخ 1922/2/7.
2 .قانون الجمعيات رقم (63) لسنة 1955 .
3. القانون رقم (1) لسنة 1960.
4. القانون رقم (34) لسنة 1962.(قانون تأسيس الجمعيات)
5. القانون رقم (13) لسنة 2000 قانون الجمعيات.
6. الامر (45) لسنة 2003 المنظمات غير الحكومية، ومن ثم استحدث وزارة منظمات مجتمع مدني 2008.
7. القانون رقم (12) لسنة 2010(قانون المنظمات غير الحكومية)..

وعقب صدور قانون الجمعيات المعدل رقم 27 لسنة 1922تشكلت العديد من الجمعيات على اختلاف انواعها فلبغ عددها(400) جمعية او نادي والتي تنوعت بين الخيرية والدينية والرياضية والثقافية والفنية والمهنية واهمها:

1-جمعية حماية الاطفال والتي تأسست في عام 1928.

2- جمعية الهلال الاحمر العراقية وتأسست 1932

3-جمعية بيوت الامة العراقية في بغداد وتأسست عام 1935

4-جمعية الاتحاد النسائي العراقي وتأسست 1944

5-الجمعية التعاونية العراقية وتأسست بعد عام 1944

6-الجمعيات المهنية والتي تخص ذوي المهن :نقابة المحامين، جمعية المعلمين، جمعية الصيادلة ، جمعية الموظفين الصحيين، جمعة المحاربين القدماء ، جمعية ذوي المهن الطبية ، وقد حلت معظم هذه الجمعيات بموجب قانون الجمعيات للحكومة العراقية رقم (63) لسنة 1955والذي ترتب عليه التقدم من جديد بطلب الاذن لتأسيس الجمعية او النادي على الاسس التي جاء بها هذا القانون وبلغ من تقدم منها (314) جمعية في عموم مناطق العراق. (الهلالي ، 1956 ، ص32) ولا يخفى على المتابع للشأن العراقي بأن المجتمع المدني خلال الحقبة الملكية يختلف اختلافا جذريا عن المجتمع المدني خلال الحقبة الجمهورية (1958-2003) بعد ان قيدت الحكومات العسكرية او الحكومات المتخذة من نظام الحزب الواحد سبيلا لإدارة الحكم عمل منظمات المجتمع المدني التي تؤسس بإرادة طوعية من الجمهور بمعزل عن الدولة حتى وصلت الى حد الحظر غير المعلن . (داوود ، 2018)وبعد انهيار النظام السياسي السابق في 9/نيسان/2003، شهد العراق تأسيس عدد كثير من المنظمات غير الحكومية، مستفيدة من الظروف السياسية الجديدة، وعلى الرغم من ان الكثير منها ما زال في طوره الجنيني، فأنه

بشكل أو بآخر يعد نواة طبيعية لمتتاليات مجتمع مدني طوعي قادم في العراق. ففي السنة الأولى من التغيير السياسي بلغ عدد هذه المنظمات المسجلة في وزارة التخطيط (997) منظمة (جواد ، 2004 ، ص13). وبعد صدور الامر 45 في 2003/11/25 من الحاكم المدني السفير(بول بريمر) بدأت العديد من منظمات المجتمع المدني تظهر خارج اطار الرقابة المباشرة للدولة ليشهد العراق توافد الكثير من المؤسسات كالوكالة الاميركية للتنمية USAID ، والوكالة البريطانية للتنمية الدولية ، والمنظمات في دول الاتحاد الاوربي ، والمنظمات العربية والاسيوية ، ناهيك عن منظمة الامم المتحدة وتشكيلاتها والتي بدأت تتعامل مباشرة مع المنظمات غير الحكومية بعد ان كانت قبل الاحتلال تتعامل مع مؤسسات الدولة فقط ،على الرغم من تخلف البنى والتراكيب القانونية والاقتصادية والسياسية التي باعدت بين المواطن وحقه بالتمتع بالحقوق والحريات سواء قبل الاحتلال ام بعده. وفي أطار تلك الحقبة الزمنية تشير الدراسات المعنية بالمجتمع المدني العراقي الى أن سلطة التحالف في العراق كانت وراء امداد العديد من المنظمات الناشئة بالمال بفعل حاجة قوات الاحتلال للدعم الذي يمكن ان تقدمة تلك التنظيمات غير الحكومية لها ، لا سيما وأن اغلب مؤسسيها في حينه من العراقيين الوافدين في الخارج ، كما انها وبحسب الدراسات اعلاه شكلت موردا هاما لمديريها والعاملين فيها جراء معاناة تلك المنظمات من مشكلات فنية وتنظيمية مما اثر على اداءها لاسيما ازاء تحديات هامة تقع في صلب اهتمامات المجتمع المدني ، حيث لم تكن حركة وضغط المجتمع المذكور كافية ازاء الانتهاكات التي حصلت في مجال حقوق الانسان والمعاناة البيئية والمائية وما تعرض له التراث الثقافي ، وكذلك ازاء الانتهاكات التي تعرض لها المجتمع الاكاديمي والعلمي العراقي ، كما كانت المساهمة ضعيفة الى حد بعيد عند صدور قانون ادارة الدولة المؤقت ، بل وحتى عند كتابة دستور 2005 الدائم ، وعلى الرغم من الولادة العسيرة للمجتمع المدني العراقي في اعقاب الاحتلال ،الذي رافقته الكثير من الازمات والاخفاقات والاوضاع الامنية المتراجعة تمكنت جرع الانعاش التي قدمتها المنظمات الدولية الى المجتمع المدني الوليد من مساعدته على التنفس ، ثم الاستمرار بالحياة لنشهد بعد سنوات صدور القانون رقم 12 لسنة 2010 الذي يعد من القوانين المتقدمة لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية ، لكنه جاء خاليا من مواد تمنح الصلاحية للمجتمع المدني نفسه في تنظيم آليات عمله على اساس مجلس اعلى لتنظيم عمل المنظمات على سبيل المثال تكون مهمته أسناد اعضاءه وتطويرهم في مجالات التدريب والإدارة والتنظيم والكفاءة والقدرة المالية الامر الذي جعل العلاقة مع مؤسسة الدولة علاقة خضوع وليس علاقة شراكة كما جرت العادة في النظم الديموقراطية الملتزمة بمبادئ الحكم الرشيد (داوود ، 2018).وعلى الرغم من أنه يوجد في العراق حاليا آلاف المنظمات غير الحكومية، إلا أنها غير قادرة على التغلب على الاختلافات الأثنية والمذهبية، وعاجزة عن تجميع مصالح كل فئات المجتمع وتوحيدها، فلقد تحولت النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني بعد الاحتلال إلى نقابات تحفل بالتكتلات الطائفية والعشائرية لتحقيق السيطرة الاجتماعية، وتعاني مؤسسات المجتمع المدني في العراق في الوقت الحاضر من ضعف الأداء، وضعف التنسيق والتعاون فيما بينها، وضعف الوعي بأهمية تعزيز آليات تطوير أدائها، وكان هذا سببا في زيادة هشاشة وضعها وأدائها، ولقد بدد الوضع المأزوم في العديد من المناطق العراقية إمكان تحقيق دور تنموي فاعل لمؤسسات المجتمع المدني، إذ اعاق الاحتلال وانهيار البنى التحتية والتمزق في النسيج الاجتماعي داخل العراق وغياب المأسسة والمساءلة، وهشاشة أجهزة السلطة وضعف الثقة بالمنظمات غير

الحكومية، والطريقة غير المهنية التي تعمل بها بعض هذه المنظمات، واتخاذ البعض هذه المنظمات كوسيلة للإثراء وتكوين الثروات على حساب تقديم الخدمات كل ذلك أدى إلى تبديد فرص أن تقوم منظمات المجتمع المدني بدور فاعل في ترسيخ عملية التحول إلى الديمقراطية ، الى جانب ذلك ان اعتماد منظمات المجتمع المدني العراقي على المنح والتمويل الدولي بشكله المادي والمعنوي ورغم تأثير ذلك الايجابي في نشاط هذه المنظمات ولا سيما في مجال توفير الاموال اللازمة للمشروعات العراقية والتدريب وبناء القدرات الا انها اثرت سلبا ايضا في عمل هذه المنظمات اذ يسعى الممولين والمانحين الى فرض اجنداتهم السياسية بغض النظر عن احتياجات الواقع العراقي واولياته (ياسين ، 2011 ، ص54-56). وهذا الامر اثر كثير في عمل وتوجهات بعض تلك المنظمات واقتصار ادوارها على ميادين عمل معينة دون غيرها وبحسب رغبة هؤلاء المانحين وتوجهاتهم.

المبحث الثالث :المجتمع المدني العراقي ومسار بناء الدولة بعد 2003

من الطبيعي ان تكون علاقة متوازنة بين المجتمع المدني و الدولة ، بحيث تكون الدولة بمثابة الوعاء والإطار القانوني والسياسي للمجتمع المدني، وأن تكون محايدة لمختلف تكوينات وقوى المجتمع المدني ، وأن تضع الاطار العام لحل وإدارة النزاعات والصراعات، ولا تكون أداة في يد حزب او فئة يحتكرها لضمان استمرار الهيمنة و السيطرة على المجتمع، فالعلاقة بين الدولة و المجتمع المدني ليست مجرد علاقة ثبات او نفي ، وإنما هي علاقة يتحول فيها كل طرف إلى مركب مكون للطرف الآخر، اذ لم يعد الخيار بين مجتمع ديمقراطي ينفي الحاجة إلى الدولة لأنه قادر على إدارة شئونه و بين دولة ديمقراطية تنفي الحاجة إلى مجتمع مدني لأنها تمثّله، وبتعبير آخر إن الأصل في العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة إنها علاقة توزيع الأدوار واعتماد وتكامل متبادل ، وليست علاقة خصومة او تناقض . ومن هنا فان محاولتنا في هذه الدراسة معالجة واقع المجتمع المدني والدور الذي يؤديه في بناء الدولة العراقية المعاصرة وفق نموذج فاعلية المجتمع المدني الذي قدمه(آنهير) والذي يعتمد على آليات ومعايير ومؤشرات دقيقة اطلق على هذا النموذج (ماسة المجتمع المدني) يحاكي من خلاله فحص اداء المجتمع المدني في مجالات انماط الحكم والتنمية والادارة، واستند النموذج على اربعة ابعاد رئيسة وهي:

*الهيكل : ما مكونات المجتمع المدني الداخلية؟ وفي اطار الاشخاص والتنظيم ما حجمه، ديناميكيته، وحسب اي معايير، او اجراءات او هو تمثيلي ؟

*المحيط :في اي اطار سياسي سوسيو اقتصادي ثقافي وقانوني يتهيكل المجتمع المدني .

* القيم :هل يساهم المجتمع المدني في تفعيل القيم الاجتماعية الايجابية ؟

*قدرة التأثير :هل يساهم في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل فعال؟

هذا النموذج يوضح اهمية تفاعل تلك المؤشرات الاربعة وترابطها مع بعضها البعض ،فكلما كانت هذه المؤشرات ايجابية فان هذا يسمح بالحديث عن فاعلية وقدرة اكثر للمجتمع المدني للتأثير في المجالات المجتمعية وعلى ترقية الممارسة الديمقراطية ومن ثم

تزداد نسبة تأثيره في التعميق والترسيخ الديمقراطي وتحقيق الرشادة السياسية وتعزيز الاطار الحقيقي للمجتمع والمشاركة الفعالة وتدعيم المسائلة والمصداقية الاجتماعية من خلال دفع عملية التنمية الوطنية (ابو هزيم ، 2017 ، ص209-210).

اولا / المجتمع المدني وتعزيز التحول الديمقراطي : ما مدى مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديموقراطي في العراق؟

ارتئينا ان يكون هذا التساؤل مدخلا لتحليل دور المجتمع المدني في عملية البناء والتحول الديموقراطي .. يقصد بالتحول الديموقراطي تراجع نظم الحكم السلطوي بكافة اشكالها لتحل محل نظم اخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى مؤسسات السياسية المتمتعة بالرعية وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة او الوصول اليها وذلك كبديل عن حكم الفردي وانتهاك القوانين والدستور ،او هي عملية الانتقال من الحكم السلطوي الى الحكم الديموقراطي وهي عند اخرين العملية التي تصبح خلالها السلطة السياسية اقل تعسفا واقل استثناءا للأخرين(عبدالله ، 2009 ، ص50) . وفي الحديث عن المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة انطلقنا من تقديم الديمقراطية على مقومات اخرى في عملية البناء لأننا نعتقد ان الديمقراطية وبما تتضمنه من مجموعة قيم مهمة واساسية تتمثل في " توفر الإرادة الحرة للمواطنين، التعددية السياسية، احترام رأي الأغلبية والراي الاخر والأقلية التي تقررها صناديق الاقتراع، وتداول السلطة بشكل سلمي، وتحقيق العدالة الاجتماعية و سيادة القانون ، والرفاه الاقتصادي، وتقييد السلطات بدستور دائم يحفظ حق الحاكم والمحكوم، الإقرار بمبدأ المعارضة، واحترام حق الاختلاف ،احترام الرأي والرأي الأخر، فضلا عن مبدأ المساواة الذي يمثل في الواقع القوة المحركة التي تقوم عليها الديمقراطية (الحيدري ، 2000 ، ص229) ، تشكل نقطة البداية في عملية بناء دولة معاصرة وفق اسس سليمة. وفي هذا الاطار يمكن ان تقوم مؤسسات المجتمع المدني بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية عبر غرس مجموعة من القيم والمبادئ في نفوس اعضائها تقوم على المساواة والانصاف وتقبل الرأي الاخر والاستقرار والمشاركة والتعاون والتضامن وتحمل المسؤولية والمبادرة للعمل الايجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة. (البكري ، 2013 ، ص90) ،ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني ان تسهم في عملية بناء الوعي السياسي لدى المواطن على مستويين الاول يكون ثقافي عن طريق قيام تلك المؤسسات بوظائفها الاساسية في المجتمع والثاني تربوي يتحقق عن طريق الممارسة الديمقراطية والتدريب العملي على الاسس الديمقراطية لمؤسسات المجتمع المدني(هاشم ، 2013 ، ص23). وشهدت الدولة العراقية مرحلة جديدة تتسم بالتأسيس لمسارات سياسية جديدة اضحى فيها صوت الحرية والديموقراطية طاغيا على غيره سوآءا كانت تلك المسارات في ميادين الدولة ام المجتمع وذلك في مواجهة عقود من استمرار التوجهات الشمولية ،فالبناء الديموقراطي في العراق يحتاج الى ترسيخ مقوماته عن طريق بناء الوعي داخل الدولة و المجتمع لكونها قوة دافعة تبرز تأصيلها في السلوك و الفكر والمرجعية الثقافية و الحضارية بصورة عامة بمعنى ان البناء الديموقراطي يحتاج الان الى تأسيس داخل الوعي الجمعي و الفردي والى تأسيس أساليب وطرق التنشئة داخل المنظومة الثقافية السائدة ومؤسسات الاعلام و التعليم والتثقيف حتى يمكنها ان تتحول الى قناعة راسخة وبعد ذلك تترجم الى سلوك سياسي مستمر(عمران ، 2009 ، ص119) وبما ان عملية التحول الديموقراطي في العراق هي عملية شاقة ولا يمكن ان تقوم على اسس تقليدية قديمة بل تحتاج الى آليات محكومة بشروط واسس ومستلزمات لا يمكن تجاوزها ومنها تأسيس منظومة تتطلب علاقات مع المجتمع بكل المجالات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال بيئة سياسية ثقافية قابلة ومستعدة لهذا التحول وهناك من يعتقد بصعوبة البناء الديموقراطي وتطبيقه في العراق منطلقين من فرضية ان البناء الديموقراطي كمعرفة وثقافة لازالت مسالة نخب معينة ومحددة وليست ذات طابع شعبي واسع مناصر لهذا الاتجاه لكن بالمقابل هناك من يعتقد ان البناء الديموقراطي فيما بعد الانظمة الشمولية يتطلب الاستناد الى المطالب الشعبية لأنها تستمد دلالاتها الحقيقية من سنوات التسلط(الهاشمي ، 2004) ويمكن لمنظمات المجتمع المدني في العراق المساهمة في البناء الديمقراطي عن طريق ثلاث مداخل رئيسة هي: 1- محاولة احداث تغيير في البنية القانونية المتحكمة في مجموع الحقوق خاصة للفئات المهمشة منها وألية ذلك عن طريق السلطة التشريعية(البرلمان).2- على المستوى الشعبي عن طريق خلق ثقافة المواطنة لا سيما لدى الشباب . 3- هدف استراتيجي يتمثل في التنشئة السياسية للطلبة وهذا اهم مدخل تستطيع تلك المنظمات الانطلاق منه لبلورة عملها وتصيح مسار بناء منظومة تحول ديمقراطي سليمة . (الامم المتحدة ، 2005 ، ص13) وقد كانت هذه المنظمات داعمة لعملية التحول الديمقراطي ومصدرا مهما للتنشئة السياسية عن طريق تدريب الشباب العراقيين على الممارسات الديمقراطية وتثقيفهم بقواعدها وبيان اهميتها كأحد اسس بناء الدولة الحديثة، وضمن هذا الاتجاه المطالب بتعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ قيمها وسلوكياتها وفق منظومة سليمة وصحيحة فقد شهد عام 2017 وما تلاه حركة احتجاجات غطت الشارع العراقي مطالبة بالإصلاح السياسي ، بما في ذلك تعديل قانون الانتخابات، إذ قامت منظمات المجتمع المدني العراقي بتظاهرات ومسيرات وعقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل ومقابلة مسؤولين حكوميين ومفوضين من المفوضية العليا للانتخابات مطالبة بسن قانون جديد للانتخابات لأن القوانين السابقة وتعديلاتها جاءت لترسيخ اقدام القوائم الكبرى مع عدم وصول الاحزاب والمكونات الصغيرة الى مجلسا النواب، والاقتصار على نسبة (25%) للنساء علماً ان الدستور ينص على ان لا تقل عن نسبة (25%) (وهذا ما تطالب به منظمات المجتمع المدني في العراق) لذلك ازداد وعي الجماهير العراقية بضرورة تعديل قانون الانتخابات نحو تمثيل اوسع للشعب العراقي، وانعكس ذلك بوضوح عبر التظاهرات ولعل ابرزها التظاهرة المليونية في ساحة التحرير في بغداد بتاريخ(2017/2/17) والتي ضمت عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني العراقية والقوى الليبرالية والمدنية وعدد من الحركات الدينية،(مشاهدات عينية للباحث، 2017).

شعرت منظمات المجتمع المدني العراقية بضرورة اشعار مجلس النواب والحكومة اجراء تعديلات على قانون الانتخابات لأنها صممت على بقاء الاحزاب الكبيرة لتتصدر المشهد السياسي، وعدم وصول مرشحين اكفاء فضلا عن غياب المعارضة السياسية في مجلس النواب لذلك فأن من نواتج هذه المظاهرات هو عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي الامر الذي يتطلب وجود نظام انتخابي يضمن التمثيل الاوسع للشعب العراقي، فالنظام الانتخابي الافضل هو الذي يجمع بين العدالة والتمثيل الواسع وهاتان الميزتان تفضي الى استقرار الحياة السياسية والاجتماعية. لذلك تحركت منظمات المجتمع المدني (من ابرزها جمعية الامل العراقية، مجلس السلم والتضامن العراقي، منظمة تموز، شبكة عين ، منظمة شمس، شبكة النساء العراقيات، منظمة الانسان الجديد، منظمة النجاح في كوردستان)، بأكثر من اتجاه وبأكثر من نشاط ، وتباينت نشاطات المجتمع المدني العراقي في تأطير المشكلة كما اسلفنا مستهدفة تشكيل وعي سياسي وقانوني لدى الجمهور العراقي بضرورة تغيير القانون او التعديل على الاقل. (

حافظ ، 2018). وهذه النشاطات المختلفة للمتظاهرين ولمنظمات المجتمع المدني العراقي في ت1 2019 ، استطاعت ان تؤثر وتنجح في التأثير على مجلس النواب و(تجبر الحكومة العراقية على الاستقالة) وفي الدخول في الاجراءات المطلوبة والضرورية الكفيلة بتشريع قانون انتخابي جديد يسهم في تمثيل اوسع للشعب العراقي من خلال اقرار قانون الانتخابات ذو الدوائر المتعددة بدل القانون القديم وهذا الامر يعطي الامل بإمكانية تصحيح مسار التحول الديمقراطي وفق الارادة الشعبية عن طريق مراجعة مواطن الخلل ونقاط الضعف التي عرقلت مسيرة التحول وابرزها القوانين الضامنة لهذه المسيرة ابتداءا من الدستور وصولا الى قوانين تنظيم العملية الانتخابية الضامنة لتحقيق العدالة والمساواة بين الكتل والاحزاب السياسية وغير المنتظمين . يتضح من خلال ما سبق ان المجتمع المدني يمكن ان يكون له دور كبير ومؤثر في مسار التحول الديمقراطي العراقي من خلال مجلس النواب او وسائل الاعلام و الصحافة وجماعات الضغط والمصالح المنظمة وعن طريق شبكات الاتصال غير المعلنة و غير الرسمية ، كالجماعات الأصدقاء و الزملاء و جماعات قرابية ، فضلا عن ذلك يمكنها ان تمارس تأثير من قبلها على الدولة عن طريق التظاهر و المقاطعة و اللجوء الى القضاء و الاعتصام وأخيرا باللجوء الى العنف غير منظم و المنظم فهذه العملية هي تفعيل دور المجتمع المدني يعني زيادة بث من روح المسؤولية لدى الأفراد تجاه العمل و التفكير على تقرير مصيرهم وعدم تسليم للدولة باعتبارها مركز (تكثيف القرار) المجتمعي وتوحيده او الاعتماد الوحيد عليها لكي يتم تحقيق الحاجات و الأهداف المطلوبة، وهذا يعني زيادة في منح هامش المبادرة و الصلاحيات والموارد الكافية، من عند الدولة او من عند أفراد المجتمع ذاتهم لهيئات المجتمع المدني و المنظمات (العبيدي ، 2004 ، ص39).واستنادا على ما تقدم ، فالدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني مهم في الوقت الحالي هو تغيير الديمقراطية إلى مطلب اجتماعي باعتبارها تأسيساً مجتمعياً لمرحلة جديدة ،وتوفير شروط أساسية للممارسة الديمقراطية وترسيخ قيمها وتوفير شروط ضرورية لزيادة عمق هذه الممارسة لكي تصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للدولة الديمقراطية باعتبارها أسلوب لتسير المجتمع و نظام للحياة ، وبذلك هي تعد افضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية.

ثانيا / المجتمع المدني وسيادة حكم القانون: ومعنى سيادة القانون هي ان تكون مجموعة من الضوابط التي تقوم بتنظيم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسيّة في المجتمع، يلتزم بها المحكوم و الحاكم ، وتعبر عن فكرة خضوع الدولة للقانون، ووجود قواعد قانونية ويجب على الدولة باحترامها دون أنّ يكون لها سلطة تعديلها او إلغائها ، الطريقَ إلى الديمقراطيّة ، ويمكننا ان نقول بأن سيادة القانون هي عبارة عن ضمانة أساسية لحقوق الأفراد وحرياتهم في مواجهة التعسف من قبل السلطة، وكفالة المساواة بين المواطنين دون تمييز بسبب اللون او العقيدة او الجنس ، ومن غير السيادة للقانون لا يمكن قيام دولة حقيقية ، حتى لو اجتمعت العناصر الأخرى، وان غياب السيادة للقانون يسبب حاجزاً أمام التحول الديمقراطي، بل هو مصدرا لعدم استقرار النظام ذاته ، وتراجع شرعيته، ولذا تعد حكم وسيادة القانون ركنا مهما من اركان بناء دولة معاصرة وقوية (حسن ، 2017 ، ص53)، وهناك اركان تقوم عليها وتستند للدولة بمفهومها الحديث والعمود الاساس لأي دولة هو المجتمع الذي بوجوده توجد الدولة، والمجتمع الناضج يصنع دولة مستقرة و ناجحة ، وهذه الدولة ترتكز على قوانين الدستور بموجب مواثيق الشراكة المجتمعية في إدارة شؤونها ما بين المواطنين عبر آليات أسلوب التنافس السلمي بين بعضها البعض للوصول للسلطة و

نظام تأسيس الأحزاب ، وليس النزاع العنيف بين الأقليات و الأغلبية وبين القوميات و الطوائف أو بين الأحزاب السياسية الموجودة بهدف القبض على السلطة لكي تحتكرها ، لأن الدولة بمجملها هي عبارة عن جهاز تحكيمي مؤسسي يضمن الحفاظ على جميع حقوق المواطنين بالتساوي حسب الاستحقاق و الكفاءة ، مع توفير هامش الرعاية اللازمة لبعض المواطنين الذين لا يملكون مؤهلات تجعلهم يستطيعون القيام بالعمل ، لأنها دولة الشعب وملك صرف للجميع من غير استثناء، وهكذا ينبغي أن تكون الدولة عندما تبدأ نشوئها ونهوضها وإعادة بنائها بواسطة مواطنيها المؤهلين قانونياً و سياسيا ، وهم فقط لهم الحق في بناء هيكلها حسب نظم قانونية حديثة، أما المواطنون الذين لا يمتلكون القدرات السياسية اللازمة التي تؤهلهم لتسلم المناصب الرفيعة فينحصر دورهم في تقديم الدعم السياسي والوجستي لها انطلاقا من وضع الأشياء في مكانها المناسب تجنبا للفوضى (المحمدي ، 2016)

ان غياب الدولة واخفاقاتها المتتالية في تحقيق التوازن وتوفير الأمن وحكم القانون قد يدفع لتشكيل قوى تضامنية واحزاب وهذا الامر يؤدي الى تأسيس نظام قيمي وعلائقي قد يفضي بلا شك الى تطور فكر اللادولة ، أي منظومة اعتقادات تنافس الدولة و المجتمع والى موقع المزاحم لحقيقتها ولدورها ، ويصبح وجودها متعاكسا مع وجود الدولة، ويصبح البديل ان تنشأ على هامش الدولة قواعد ولاءات ومبادئ تضامنية من بنى الطائفية و العصبية تجتهد في تغذيتها وتعزيز روابطها السياسية ، فكانت تتغذى على هشاشة الدولة و تعيش بضعف الدولة ومن مساحات الفراغ الذي تركه غياب مجتمع مدني فاعل ومؤثر طيلة العقود الماضية، وهذه الصورة تعكس واقعنا الاجتماعي و السياسي في العراق على الرغم من المحافظة على خصوصيتنا الوطنية مع وجود التباينات الثقافية المنوعة في مجتمعنا ،وقد خلقت الازمات السياسية المتعاقبة صراعات و نزاعات بفعل التوتر السلطوي ادى الى زعزعة مكانة الدولة، وبالتالي ظهور المنظمات الاهلية وزيادة اعدادها، والحركات المدنية التي تسد الفجوة ومن شأنها ان تقدم الفجوة السياسية ولو بشكل مؤقت وهذا الامر ادى ان الكثير من الفئات المهمشة تتضامن مع هذه المنظمات رغبة منها لتلبية متطلباتها التي اصبحت هذه المتطلبات رغم بساطتها بعيدة عن المنال وذلك فعل أزمة ضعف الدولة كما يصفها افراد المجتمع العراقي(مهدي ، 2011 ، ص55).

إن لمؤسسات المجتمع المدني دور كبير في ترسيخ حكم القانون وذلك لتشعبها في كل مفاصل المجتمع وفي كل القطاعات والفئات وبإمكانها مراقبة نشاط الحكومة بكل مفصل تعمل به ومن الممكن أن تشكل هذه المؤسسات حكومة ظل ضاغطة على الحكومة الفاعلة لأجل تصحيح وتعديل سياساتها كي تكون اكثر فاعلية ومقبولية وتحقق رضى المجتمع لان المجتمع المدني وسيادة القانون يتعاونان بشكل وثيق اذ تتميز سيادة القانون بخصائص مهمة منها سيادة القانون، واستقلال مختلف فروع الحكومة، وضمان حقوق الفرد، وتحقيق إمكانية تطوره الحر ، وفي هذا الاطار اسهم المجتمع المدني في تنبيه المجتمع العراقي الى مخاطر تغيير بعض القوانين او استبدالها بقوانين اخرى ومنها محاولة قوى سياسية عراقية قبل سنوات لإلغاء او استبدال قانون الاحوال الشخصية العراقي لعام 1959بقانون آخر ،فانبرت منظمات المجتمع المدني العراقي وجهات سياسية اخرى بالضد من هذه المحاولات، ومن اهمها جمعية الامل العراقية مستخدمة وسائل عدة لأجل لفت نظر الراي العام العراقي والعالمي لخطورة هذه المحولات والغاء اي تعديلات او قوانين تتناقض مع مضمونه عن طريق استعمال وسائل عدة ابتداءا من الوقفات

الاحتجاجية والندوات والمظاهرات والاتصال بالجهات الحكومية والاستعانة بالمنظمات الدولية، وارسلت هذه المؤسسات المدنية تقريرا بهذا الشأن الى لجنة اتفاقية (القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة) . واحرجت الاسئلة التي طرحتها اللجنة على الوفد العراقي الحكومي الذي حضر الى جنيف عام 2013 ، كذلك عندما تم رفع شعار (نساء العراق في حداد) في يوم المرأة العالمي (8 اذار)، والوقفة الاحتجاجية في مجلس النواب، وفتاوى بعض المراجع الدينية. وقد اثمرت جهود هذه المنظمات وتم سحب قانون الاحوال الشخصية الجديد عام 2017، وايقاف العمل بالمادة 41 من الدستور مع وجود محاذير من اعادة المحاولات السابقة من قبل القوى السياسية ،(جمعية الامل العرقية ، 2015 ، ص11-17) .

ثالثا/ المجتمع المدني وترسيخ الامن والاستقرار :

قام برنامج الأمم المتحدة منذ سنوات بعرض أبعاد مهمة للأمن المجتمعي الإنساني تتناول الجوانب الغذائية و الاقتصادية والصحية والشخصية والبيئية و الاجتماعية والسياسية ، والأمن هو العامل الجوهري الذي يساعد في الحفاظ على الوجود الإنساني ويمنحه مكانة في الحياة بكرامة، ويقصد به توفير حالة من الشعور بالأمان لدى السكان في كل مجال من المجالات الإنسانية، بما في ذلك البيئة الآمنة المضمونة، والسلام المدني والسلام الشخصي، وحرية الاختيار والتصرف، والثقة في المستقبل، وهو الأمن القائم على الحرية والديمقراطية والمشاركة، واحترام حقوق الانسان كما اقرتها المواثيق الدولية، ويستمد الأمن الإنساني قوته وثباته من الاستناد الى قبول مجتمعي عريض وعبر مؤسسات وآليات مستقرة قادرة على احترام حقوق المواطنين) (الامم المتحدة، 1990 ، 1994).

وشهد العراق خلال تاريخه الحديث العديد من الحروب والصراعات رافقها العنف المفرط وأدت بحياة آلاف المواطنين العراقيين الأبرياء وتطلب ذلك ان يتم العمل على رفع المعاناة عنهم ، وساهمت منظمات المجتمع المدني بدورا فعالا في عملية بناء السلام في العراق بعد عام 2003 عن طريق عدة ادوار، فعلى المستوى السياسي ادى الاحتلال الامريكي للعراق الى انهيار الدولة العراقية برمتها الامر الذي ادخل العراق في نمط جديد ومتشابك من العلاقات الداخلية والخارجية ، امتزجت فيها الحياة السياسية بظروف امنية غامضة كان للعامل الدولي والاقليمي دورا كبيرا فيها ، والتي قادت الى تفجر الولاءات التقليدية وانبعاث الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية العراقية ، فأصبحت ازمة بناء الدولة العراقية واحدة من اعقد واصعب الازمات التي يعاني منها المجتمع العراقي لان كل الازمات الاخرى كانت نتيجة منطقية لازمة بناء الدولة ، والدليل استمرار حالة التوتر والازمات منذ عام 2003 وحتى اليوم ، ومما ا زد الاوضاع الداخلية في العراق تعقيدا وتدهورا هو سيطرة عصابات(داعش)الارهابية على مساحات شاسعة من الاراضي العراقية مما قاد الى تدهور اسس التعايش البنيوي والعقد الاجتماعي بين مكونات المجتمع العراقي الثقافية ، ومن جانب اخر ادى التحول الديمقراطي في العراق وتدهور الاوضاع التي رافقت هذا التحول الى فسح المجال لمنظمات المجتمع المدني لان تتأسس وتعمل على معالجة قسم من التدهور الذي مر به المجتمع العراقي ، اذ ادت بعض هذه المنظمات ادوارا سياسية متعددة منها دور الوسيط بين الحكومة والمواطنين من خلال الوساطة والتوفيق ، فقد كانت قنوات اتصال لنقل اهداف ورغبات المواطنين بطريقة سلمية وبناءه وتنسيقها وتبويبها وابلاغها للحكومة لاتخاذ الاجراءات

المناسبة لتحقيقها ، وادت دور الرقيب على ما تتخذه الدولة من سياسات عامة ، كما انها كانت ولازالت قنوات مشاركة سياسية التي تتيح لجميع الافراد في المجتمع حق المشاركة في صنع السياسة العامة في البلاد بدون تمييز عرقي او طائفي او قومي (سعيد ، 2019 ، ص270) ،كما سعت هذه المنظمات لمعالجة الانقسام والصراع في داخل المجتمع العراقي من خلال تدريب الشباب العراقيين على اسس بناء السلام والعمل على تحويل الصراع من خلال تحويل الجوانب السلبية فيه الى جوانب ايجابية ، والعمل على تعميق وتنمية اسس التالف التاريخي وخلق هوية وطنية مشتركة كأساس لبناء دولة المؤسسات ، من خلال التأثير في اطراف هذا الصراع بإيجاد منطقة وسطى مشتركة بين هذه الأطراف بهدف اقامة سلام دائم والدفع باتجاه استمرار الحياة لا تعطيلها، كما عملت هذه المنظمات على دعم تطبيق المساءلة والشفافية ومظاهر الحكم الصالح والرقابة من خلال تحقيق مبدأ مسائلة الحكومة ، ومصداقية تطبيق البرنامج الحكومي ، ومراقبة السلطة والتأثير عليها لتغيير القرارات السلبية واتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة المجتمع من خلال تهيئة رأي عام ضاغط ، ومعالجة حالة الاستنزاف في الموارد من خلال الفساد بأشكاله المختلفة والذي اصبح مستشري في اغلب مؤسسات الدولة العراقية (سعيد ، 2019 ، ص271)، فضلا عن ذلك عملت هذه المنظمات على متابعة وفضح حالات الفساد عن طريق وسائل الاعلام ودعم حملة تقديم الفاسدين للقضاء العادل ، وكانت جمعية الامل العراقية واحدة من هذه المنظمات قوة ايجابية معتدلة في هذا الجانب ، اذ قامت بتدريب مئات العراقيين في دورات وورش تتعلق بالصراع والسلام داخل العراق وخارجه. وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي فقد كان للواقع السياسي قبل عام 2003 اثر كبيرا على الواقع الاجتماعي والثقافي في العراق ففي ظل غياب دستور دائم وشرعيه دستوريه وفي ظل حكم شمولي قاد بالضرورة إلى غياب مؤسسات حقيقية للمجتمع المدني في العراق مستقلة عن الحكومة ، ولا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يقوم بدون مؤسسات المجتمع المدني والتي تتشكل للتعبير عن قطاعات واسعة من المجتمع وللتعبير عن أرادة المواطنين كالنقابات والمنظمات المهنية والاجتماعية والجمعيات بما فيها منظمات حقوق الإنسان والهيئات الثقافية ولا سيما أجهزة الإعلام الخاصة كالإذاعة والتلفزيون التي لا تملكها الدول(شعبان ، 2005 ، ص37)وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق مرت البلاد بمرحله حرجه من تاريخه الحديث واتسمت المرحلة بإشكاليات غاية في التنوع والتعقيد وبالأخص ما يتعلق منها بإشكاليات التحول صوب بناء المجتمع المدني، فقد حصل العراق على حريته بقوى ليس قواه الذاتية إن صح التعبير وهي نتيجة مأساويه بالنسبة للوعي الذاتي الوطني، وعليه كان لابد بالتفكير بأهمية مؤسسات المجتمع المدني ،فالأخير هو الكيان الوحيد القادر على إعادة بناء الشخصية العراقية في مختلف المجالات وتحقيق الوحدة الوطنية (هندي ، 2006 ، ص142) وادت بعض منظمات المجتمع المدني دورا مهما في اوضاع ما قبل وما بعد الصراع في العراق، فقد كان هدف هذه المنظمات إنهاء الحروب ومنعها من العودة وتقديم العون والمساعدة لفئات عديدة من المجتمع والتي تضررت نتيجة المواجهات القتالية وبالتالي المساعدة على بناء السلام وبناء مجتمع مدني عصري يؤمن بالتعددية والمساواة واحترام الحقوق ، وبالمواطنة والتعايش السلمي والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز او تفرقة(بطاطو ، 1990 ، ص31) ولأجل ذلك عملت هذه المنظمات على المساعدة في بناء الوعي السياسي لدى المواطن العراقي وعلى مستويين الاول ثقافي عن طريق قيام مؤسسات المجتمع المدني بوظائفها الاساسية في المجتمع والثاني تربوي عن طريق الممارسة الديمقراطية والتدريب العلمي على الاسس الديمقراطية لمؤسسات المجتمع المدني

(هاشم ، 2013 ، ص23) وبالتالي نشر الوعي بالحقوق والواجبات بين ابناء المجتمع العراقي دون أي تمييز بين افراد المجتمع ، والعمل على معالجة الاوضاع التي نجمت عن تداعيات احتلال العراق وصولا الى حالة السلم الاهلي الاجتماعي . وبهذا الخصوص قامت بعض من هذه المنظمات بعقد مؤتمرات وندوات وورش عمل لأجل تدريب الافراد وتعميق مشاركتهم في الحياة السياسية وترسيخ القيم والافكار والممارسات الانسانية ، والوقوف الى جانب النازحين والمهجرين وتوفير كل ما يحتاجون اليه في مناطق نزوحهم ، واعادة تأهيلهم ومعالجة الافكار المتطرفة التي قد يحملها قسم منهم ، ودمجهم في الحياة العامة ليكونوا عناصر فاعلة لتحقيق السلام والاستقرار، والتأثير على صناع السياسة العامة من اجل اصدار قرارات بإعادة هؤلاء النازحين الى مناطقهم التي هجروا منها بعد توفير البيئة المناسبة من امن وخدمات وكل متطلبات الاستقرار بهدف التخفيف ورفع المعاناة عنهم ، واعتبار ذلك احد عوامل بناء السلام وحل الصراع (سعيد ، 2019 ، ص273)

اما على المستوى التنموي والاقتصادي فقد كانت مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في هذا الجانب محدودة لافتقارها الى الامكانيات والتمويل اللازمين لتوسيع نشاطاتها اذ برزّت عدد من المنظمات حالة التراجع في هذا الميدان وحثت صناع القرار الى الانتباه لمآل وخطورة هذه الاوضاع لا سيما وان الاقتصاد العراقي يشهد حالة تراجع بسبب توقف عجلته الامر الذي يتطلب تدخل الدولة بكل امكانياتها لمعالجة هذا الخلل ويمكن الاشارة هنا الى قيام بعض منظمات المجتمع المدني بتزويد المنظمات الدولية بإحصائيات عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي المتردي من خلال نشر ارقام عن نسب البطالة والفقر وانتشار الجريمة والمخدرات والاتجار بأعضاء البشر، وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة العراقية وفي هذا الاطار يمكن الاشارة الى نشاط منظمات المجتمع المدني في موضوع الازمة المائية التي تواجه العراق منذ سنوات وتهدد اقتصاده وبيئته فقد اختار ناشطون عراقيون، في(جمعية حماة نهر دجلة) بلدة(الجبايش) في مدينة الناصرية جنوبي العراق، نقطة انطلاق حملاتهم التوعوية بشأن جفاف نهر دجلة لان المنطقة يتضح فيها الجفاف بشكل كبير وانها ملتقى النهرين من خلال أهوار مدينة ميسان والناصرية ، واكد الناشطون إنّ عملهم هو الاهتمام بملف تنظيم الحفاظ على مياه نهري دجلة والفرات، وحقوق البلدان المتشاطئة من المياه ، والاهتمام بمياه الأهوار وكيفية ترشيد استخدامها وحمايتها، وقد القت بوادر انخفاض منسوب مياه نهر دجلة وتوقف جريانه في بعض القرى و المدن العراقية بضلاله على نشاط الشارع العراقي وبعض منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا البيئة، فعمت منصات التواصل الاجتماعي برسوم # انقذوا دجلة # جفاف دجلة # دجلة تستغيث ،اذ يتشارك المغردون في نعي النهر والتحسر على أيامه بعد أن انقطاعه عن الجريان قبل أيام في محافظة ميسان جنوب العراق وسط سخط وغضب على الحكومة وتقصيرها، ويحملونها مسؤولية جفافه وانشغالها بنفسها وإضاعة الحقوق المائية للبلاد في غفلة منها إثر انغماسها في الصراعات السياسية والبحث عن مصالحها الذاتية، بينما دول الجوار تبني السدود على النهر وأخذت حصة بلادهم من المياه الجارية، ونشر بعض المدونون وصفا لنهر دجلة بانه تحّول إلى ملعب كرة قدم للأطفال ، كما نشطت منظمات المجتمع المدني في توظيف تقنيات وسائل التواصل الاجتماعي وحفزتها على التفاعل الجماهيري ولاسيما في موضوع ادراج الاهوار على لائحة التراث العالمي فضلا عن دورها في حث الجهات ذات العلاقة بإعادة النظر في استثمار مدخلات المياه العراقية من منابعها في دولتي ايران وتركيا ومن ثم حث الجهات المعنية كوزارة الموارد المائية والخارجية وبعض الجهات ذات

الصلة بضرورة تثبيت حقوق العراق المائية لدى الاطراف الدولية ولا سيما بين الدول المتشاطئة وذلك بعقد اتفاقيات تضمن حقوق كل الاطراف . (كاظم ، 2018) .

رابعا / المجتمع المدني وتعزيز الوحدة الوطنية

تجاوزت موضوعة المجتمع المدني في العراق من كونها حاجة إلى كونها ضرورة ملحة لا سيما وان البلاد تمر بمرحله تغيير واسع شامل ،الأمر الذي يتيح فرصه ثمينة لاستثمارها في إرساء بناء جديد راسخ ومستمر لتجاوز تعقيدات وتحديات وأخطاء الماضي في تاريخ تطور هذا البلد ،وبغض النظر عن الطريقة التي تم فيها التغيير وتداعياتها فان واقع الحال والمصلحة العامة يفرضان العمل على صياغة مشروع سياسي واقعي ومتوازن يحفظ الحقوق والحريات ويتيح للشعب رقابه ومساءلة السلطة وحق اختيارها وتغييرها بوسائل سلميه، ودفع التغيير باتجاه تنفيذ مثل هذا المشروع (سليم ، 2006 ، ص21) ومما لا شك فيه أن المجتمع المدني في العراق ودوره في تعزيز الوحدة الوطنية يقوم على أساس استقلال السلطة في الحكم وحرية مكوناتها في التشريع والقانون والتنفيذ مثلما يقوم على استقلال المؤسسات الاجتماعية والثقافية والحقوق المادية والمعنوية للفئات والأفراد في إطار علاقات إنسانية يكفلها قانون ودستور وجهاز رقابي بعيدا عن أيه هيمنة أو تأويل، اذ ان جوهر منظمات المجتمع المدني وطبيعة عملها يتضمن تفعيل مشاركة المواطن في المنظمات والنقابات والجمعيات في مواجهة السلطة وفي كل ما له تماس بحياتهم ، فضلا عن ذلك يجب ان يكون لها دور ا فَاعلا وايجابيا فَي نشر ثقافة تتضمن قواسم مشتركة أهمها تعزيز الوحدة الوطنية وخلق المبادرة الذاتية لدى المواطن والتأكيد على دورها الفاعل في إحداث التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وظرف العراق الراهن يتطلب أن يكون هنالك دور لمؤسسات المجتمع المدني فَي تدعيم الثقافة الوطنية بغض النظر عن الانتماءات، فضلا عن أساهمها الفاعل في حركة المجتمع العراقي وتحقيق التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، اذن مهمتها عدم ترك الساحة مفتوحة أماما الكتل السياسية الحاكمة تفعل كما تشاء كما أنها تقوم بعمل رقابي وفاحص لمسارات العملية السياسية برمتها فضلا عن ذلك ان تبني مفاهيم المواطنة والمساواة والحريات العامة وهي مفاهيم مهمة تستخدمها هذه المؤسسات كإيديولوجية في مخاطبة المجتمع سيسهم في بناء المجتمع العراقي بشكل سليم، اذ ان النهج السياسي المعتدل، والذي يتعاطى مع الأمور والقضايا والحقائق السياسية والاجتماعية بعقلية منفتحة ومتسامحة، هو القادر على ضبط نزاعات العنف، وهو المؤهل لدعم الفعل السياسي الراشد في المجتمع ، من هذه الزاوية يمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تؤدي دورا فاعلا في مجال التدريب والتأهيل بهدف تطوير قدرات المؤسسات الشريكة في مجال المصالحة الوطنية وبناء السلم المجتمعي عن طريق تعريفهم بمبادئ حقوق الانسان والقوانين الدولية التي تدعو لحماية المجتمع وتحقيق السلم، وأيضا تعريف الشركاء بالأدوات السلمية الصحيحة التي تساهم في تحقيق المصالحة والتعايش السلمي الهادف الى تعزيز نمط العيش المشترك الذي يجب ان يسود في المجتمع والذي يتم فيه رفض اشكال العنف بصوره المتعددة، او التحريض عليه، وعدم اللجوء اليه لحل كل النزاعات بين الافراد والجماعات ومحكومين، ومأسسة الدولة، ونشر ثقافة التسامح وقبول الاحزاب وتوفير اشتراطات المشاركة السياسية على الوجه الصحيح ، ان التعايش السلمي يجسد في جوانبه المختلفة مفهوم الانسجام بين جميع افراد المجتمع الواحد

بمختلف انتماءاتهم الدينية و القومية والمذهبية فضلا عن أفكارهم و اتجاهاتهم ، فأن ما يجمع هؤلاء هو وجود اواصر مشتركة من قبيل الارض والمصير المشترك والمصالح ، ويستمد التعايش وجوده من خلال تفعيل هذه الاواصر وتغليبها على الاختلاف وصولا لبناء منظومة اجتماعية تقوم على التزام كافة اطراف المجتمع وفئاته بمبادئ الاحترام المتبادل لحرية الرأي والسلوك والاقصاء والتفكير بعيدا عن التهميش والتسلط والعنف والغاء الاخر ، فالتعايش يحسم الكثير من العقبات والمشاكل الاجتماعية و الفكرية التي يتمسك بها غلاة العنصرية و الطائفية والمذهبية التي تسبب تأجيج الصراع ، وهذا بالنتيجة سينعكس ايجابيا على توطيد السلم الاهلي الذي يستطيع الانسان من خلاله ان يعيش حياته ويمارس اعماله بحرية مسؤولة، فضلا عن حصوله على حقوقه ومتطلبات عيشه بيسر وسهولة من دون ان يخشى الاعتداء على حقه وماله وامنه الشخصي او امن عائلته. (جبر ، 2015) وضمن هذا الاطار انطلقت عدة مبادرات لبناء السلم الاهلي في العراق من اهمها مبادرة السلم الاهلي التي اعلنتها مجموعة من الناشطين والمنظمات في الاول من كانون الثاني 2012 والتي دعت الى ان يكون العام 2012 عاما للسلم الاهلي ولم يقتصر الامر على هذه المبادرة بل كانت هناك عدة مبادرات ومشاريع مجتمعية انطلقت في هذا الاتجاه يمكن الاشارة الى بعضها، منها مبادرات لبعض رجال الدين والنشاط الثقافي والاعلامي والاجتماعي لمؤسسة مسارات للتنمية الثقافية ومشروع الاستقرار المجتمعي الذي قام به «مركز دار السلام العراقي» والذي شمل عددا من المحافظات الساخنة واستمر لعدة سنوات ومبادرات «مركز ادارة التنوع» الذي احتوى مشروع المصالحة والتعايش ورعاية التنوع ، فضلا عن ذلك هناك بعض المبادرات لشيوخ العشائر ولا يمكن اغفال او تجاهل احد اهم المشاريع على المستوى السياسي وهي مبادرة المصالحة الوطنية التي استمرت عدة سنوات وصرفت عليها اموال طائلة، الا انها لم تنتج ثمرات ملموسة في مشروع السلم الاهلي يمكن التأسيس عليها والانطلاق بها نحو افق اكثر ثباتا، هذه نماذج من المبادرات والمشاريع التي عملت على مشروع السلم الاهلي كان اسهامها ضعيفا في ترسيخ هذه المفاهيم ترسيخا ثابتا وربما سبب ذلك الافتقار الى مشروع موحد يجمع جميع هذه الجهود او يخلق حالة من التكامل فيما بينها وبالتالي يأخذ بتلك المبادرات الى حيز التنفيذ .

خامسا / المجتمع المدني ومأسسة العمل الحكومي

أن مؤسسات المجتمع المدني على الرغم من انها لا تسعى للوصول إلى السلطة، ألا انها تقوم بدور سياسي واضح يتمثل في تنمية ثقافة المشاركة ،وتقوم على ايضاح أهمية المبادرات التطوعية و تنظيم الجهود الذاتية في صياغة تنظيمية تودي إلى الارتقاء بالوعي الثقافي السياسية و السياسية، مما دفع الافراد إلى المشاركة بشكل جاد في عملية صناعة قرار سياسي والتأثير على السياسات العامة للحكومة في مختلف المجالات، و السياسية الحكومية اوالسياسة العامة هي كل ما تقوم به الحكومة او تعتزم القيام به لحل مشكلة عامة تواجه المجتمع لتوفير حاجات يتطلبها المجتمع او لتحقيق اهداف ينشدها المجتمع. (عبد القوي ، 1989 ، ص13) فهل كان لمنظمات المجتمع المدني في العراق مساهمة في بناء مؤسسات الدولة ومأسسة العمل الحكومي؟ بعد 2003 انطلقت في العراق عملية سياسية لإعادة بناء نظام سياسي جديد وفق اسس التحول الديمقراطي ومرتكزاته الاساسية، ونجحت تلك العملية في ذلك عن طريق اقرار دستور جرى الاستفتاء عليه 2005 واجراء انتخابات دورية والشروع ببناء مؤسسات

الدولة وفق عملية التحول الديمقراطي ، الا ان تلك العملية رافقتها تحديات وارهاصات عديدة اسهمت في تعثرها وتراجعها في بعض الاحيان ، وبما ان المجتمع المدني يعد في الوقت الحاضر أحد نتاجات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع، كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية عن طريق ما تضعه من تنظيمات، فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، الا ان العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني يمكن فهمها وفق اطر مهمة وهي: هل ان السلطة هي (ممّولة ام حامّية ام مطوّرة) لعمل منظمات المجتمع المدني وهذه الاطر هي مفاتيح فهم تلك العلاقة ومستقبلها، لكن ما جرى في العراق هو التركيز على بناء مؤسسات الدولة اكثر من التركيز على بناء قدرات المجتمع المدني في حين ان عملية اعادة بناء تلك المؤسسات بعد انهيارها عام 2003 كانت تستلزم ان تسير مع تلك العملية عملية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني بالتزامن مع تلك العملية لا سيما وان الاطار العام لتلك العملية هو التحول الديموقراطي التي يفترض ان تسهل كثيرا وتتطلب وجود مجتمع مدني فاعل ومؤثر وشريك لمؤسسات الدولة حتى تعمل بفاعلية وتأثير، لذلك لم يتعاطى النظام السياسي الجديد مع كثير من المشكلات الاجتماعية بما مطلوب، فعندما تترسخ بناءات المجتمع المدني ، يجب عليه العمل بجدية على تهيئة الشخص في المجتمع ضمن أطر إنسانية و قانونية في مناخ وطني وفي رؤية بينة تظهر فيها الحقيقة بصورة جلية وعلى السلطة ان تقوم بالتفكير في طبيعة العلاقة القائمة بينها وبين المجتمع المدني ، لتلافي عودة الانكماش والشك في السلطة ، فيعود المجتمع الى العمل المضاد للسلطة، وبذلك لا تتقوض مشاريع التصميم و البناء على كل ما يعيق وحدة وتقدم المجتمع فالمسألة هي ليست مجرد وجود لمؤسسات المجتمع المدني فما الفائدة من وجود عدد كبير من هذه المؤسسات ولكنها لا تقوم بدورها بالشكل المطلوب. فالغاية اذن هي العمل بجدية و الممارسة لوضع كل شيء في المكان المناسب وهذا بحد ذاته يستطيع القضاء على العديد من التناقضات التي قد تظهر بقصور عمل هذه المؤسسات. (مهدي ، 2011 ، ص570) وضمن هذا الاطار يمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تسهم وتؤدي ادوارا مهمة وفاعلة في تسريع عملية التحديث السياسي واعادة الثقة في تطبيقات العملية الديمقراطية ،فقد اعتمدت المجتمعات المتقدمة على هذه المؤسسات لإحداث نقلات تنموية واسعة شملت كل مجالات الحياة ومثلت مؤسسات المجتمع المدني افضل سبل المشاركة الشعبية في البناء والتنمية وصناعة القرار (خيرة ، 2014 ، ص103).كما ان وجود القوى المدنية خارج البنية السياسية المركزية للدولة التقليدية يعني وجود القوة الاخلاقية والمادية والشرعية التي تؤمن بضرورة وجود هذا المجتمع كقوة فاعلة وضاغطة امام انظار الدولة ، ومن ثم يمكن ان تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا هاما في التأثير الايجابي على طبيعة الحكم عن طريق القنوات الاتية: 1- التطوير : ويعني تقوية قدرات الافراد باتجاه الاستقلالية وهذا ما يمكن تسميته بالأثر التطويري التنموي على الافراد .2- التشريع للبنية الاجتماعية في المجال العام عن طريق وسائل الاعلام وتطوير البرامج والافكار وتمثيل قطاعاته وهذا ما يمكن تسميته بالأثر الاجتماعي العام . 3- تطوير مؤسسات الحكم الديمقراطية: عن طريق التمثيل النسبي والضغط وتنظيم النشاطات الجماعية وتقديم بدائل، وهذا ما يمكن تسميته بالأثر المؤسساتي . (ابو هزيم ، 2017 ، ص210) وهذا يمكن ان يتحقق بالانتقال الى الديمقراطية التشاركية التي تختلف عن الديمقراطية التمثيلية بامتلاك المواطن ومؤسسات المجتمع المدني للإمكانيات اللازمة للتأثير على

نشاطات الحكومة ،فالفواعل غير الرسمية كالمجتمع المدني تمارس رقابة مستمرة تحققها الاشكال الجديدة للمشاركة التي اصبحت تربط المؤسسات الرسمية بالمواطن وذلك عن طريق مراقبة أداء السلطة والعمل على تحويل الانظمة الى دول مدنية ديمقراطية حقيقية ،فتعبئة المجتمع المدني وسيلة رئيسية لكشف اساءات الانظمة غير الديمقراطية وبالتالي محاولة احتواءها، كما انه اداة فعالة لضبط الفساد وضبط اساءاته المحتملة وانتهاك القانون وبالتالي اخضاعها للمحاسبة العامة ، ومن جانب اخر يمكن ان تكون منظمات المجتمع المدني بيئة مناسبة لتنمية قيم التسامح والاعتدال والتساهل واحترام وجهات النظر المختلفة ضمن المشاركة التنظيمية في المجتمع المدني . (خيرة ، 2014 ، ص238) ، كما ان مؤسسات المجتمع المدني يمكن ان يكون لها دور كبير وفاعل في عملية صنع السياسة العامة وانجاحها في مراحلها جميعا نظرا لما تتمتع به من وسائل تأثير مباشرة وغير مباشرة في صانعي السياسة العامة ومنفذيها، اذ تستخدم مؤسسات المجتمع المدني هذه الوسائل لإيصال المشكلة او تجميع المصالح او الاهداف المراد تحقيقها الى صانعي السياسة العامة، وتزويدهم بالمعلومات الدقيقة عن هذه المشكلة المراد حلها، كذلك تزويدهم بالبدائل التي يلجأ اليها في حالة تغير السياسة العامة المقترحة كما تقوم بالرقابة على تنفيذ السياسة العامة ورصد الانحرافات والتجاوزات التي يقوم بها منفذو السياسة العامة، كما قد تلجأ هذه المؤسسات الى استخدام بعض الوسائل للتأثير السلبي في السياسات العامة، اي منع تنفيذ او تطبيق سياسات معينة، تعرقل مصالحها او المصلحة العامة، ومن هذه الاساليب اللجوء الى القضاء المستقل والمظاهرات والاحتجاج والاحزاب والاعتصام ومن امثلة هذه المؤسسات التي تلجأ الى هذه الاساليب منظمات حماية البيئة من التلوث، ومنظمات حقوق الانسان(الجنابي ، 2007 ، ص118-126) لكن هذه الصورة لم تكن حاضرة بكل تفاصيلها فيما يخص الشأن العراقي اذ لم تستطع منظمات المجتمع المدني ان تبرز بشكل واضح وتؤثر بالقدر الذي تحسب له السلطة حسابا كبيرا عند ممارستها واداءها السلطوي وربما يعود جزء كبير من حيثيات هذا الدور على عاتق هذه المؤسسات التي لم تنصقل لديها بعد الخبرة الكافية والمطلوبة للعمل المنظم الاحترافي الذي يمكنها من تفعيل قوتها الكامنة وتأثيرها المطلوب (على الاقل في المرحلة الحالية) وربما هذا مرتبط بكون خبرة العراق السياسية في ظل النظام السابق لم تسمح ببروز منظمات مجتمع مدني تتمتع بالاستقلال الحقيقي عن الدولة ،اذ تم اخضاع مؤسسات المجتمع المدني الى العديد من القيود السياسية والقانونية والامنية مما جعلها مجرد امتداد لأجهزة الدولة ومؤسساتها فضلا عن القبلية والعشائرية والطائفية التي القت بظلالها على بعض تنظيمات المجتمع المدني مما افقدها القدرة على ان تتحول الى تنظيمات وطنية عابرة للحدود العشائرية والقبلية والطائفية . (عبد الجبار ، 2006 ، ص60) اما بعد 2003 وعلى الرغم من ظهور المئات من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في ميادين كثيرة اجتماعية وثقافية وصحية وخدمية ، والتي اسهم قسم منها وفي مراحل معينة بتقديم خدمات كبيرة لفئات متعددة من ابناء المجتمع لا سيما في مدة غياب مؤسسات الدولة، الا ان تدهور الاوضاع الاجتماعية والامنية والسياسية والاقتصادية في العراق اثرت سلبا على هذه التنظيمات وحددت من فاعلية نشاطاتها ، فضلا عن تدهور اوضاع الطبقة الوسطى التي تشكل الركيزة الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني بسبب القرارات العشوائية التي اتخذتها سلطات الاحتلال التي اضرت بالنسيج الاجتماعي العراقي بشكل عام ، فضلا عن اتساع دور العشيرة والقبيلة والمسجد بعد عام 2003 بعد تفكك الدولة فكانت بديلا موضوعيا لتنظيمات المجتمع المدني الحديثة .ولازالت تلك المنظمات(الى الان) رغم تصاعد اعدادها ضعيفة

التأثير في اختراق الحدود العرقية والقبلية والعشائرية رغم توفر الفرصة لانتعاشها بعد 2003 الا ان تداعيات ما بعد الحرب كانت تشكل قيودا على تلك المؤسسات. (محمد ، 2020 ، ص31)

الخاتمة

في ضوء ما تم عرضه في سياق الدراسة ان مؤسسات المجتمع المدني في العراق تتصف بطابع المرحلية اذ تتوارى بعد مدة قصيرة على تأسيسها وتخضع كثير من هذه المؤسسات للتسيس بدرجة او اخرى وبساطة بنيتها التنظيمية من ناحية وانعدام انتشارها في ارجاء البلاد واقتصارها على العاصمة او المدن الكبرى دون الاقاليم والمناطق الريفية من ناحية ثانية، كما ان دور تلك المؤسسات تراوح بين التأثير الخجول والغياب وربما يعود ذلك الى ان بيئة عمل تلك المؤسسات هي بيئة مأزومة متأثرة بأزمة الدولة بطبيعتها الكلية والتي انعكست على فاعلية وعمل تلك المنظمات والتي انتجت هذا التراوح ،اذ كما اوضحنا سلفا ان المجتمع المدني والدولة متلازمان، فلا مجتمع من دون دولة و لا دولة من دون مجتمع اذ يعتمد المجتمع على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية التعليمية و الاجتماعية و الاقتصادية عن طريق ما تضعه من تنظيمات.

ان الغاية من إقامة منظمات المجتمع المدني ان يتمكن المجتمع أن يحكم نفسه بنفسه مستقبلا وأن وظيفة المنظمات، هي رقابية، استشارية، تشاركية، إلا أن هذه المنظمات عندنا لا زالت لا تعي هذا الدور، لذا فقد وقعت فريسة لمنظمات أجنبية قامت بتسيسها، أو أنها وقعت فريسة الحكومة وصارت تابعة لها". ونحن نعتقد ان المجتمع المدني العراقي مازال بحاجة الى العديد من الاجراءات كي يقف بوجه التحديات ومنها :

–ان المجتمع المدني العراقي في اعقاب العام 2003 مجتمع ناشئ يعمل في مجالات عدة لكنه بعيد عن قطاعات مهمة كالصحة والبيئة والزراعة والمياه والتراث ،نظرا للنسبة الضئيلة في عدد المنظمات المعنية بهذه الميادين .

–حاجة المجتمع المدني الى حوكمة نفسه.

–ضعف تمويل منظمات المجتمع المدني انعكس على اداءها وفعاليتها ونشاطاتها.

–محاولات تسيس بعض المنظمات او احتواءها والهيمنة عليها من قبل بعض القوى السياسية مما يفقدها الاستقلالية ويجعلها محل شك وريبة من قبل المواطن مما يؤدي الى فقدان ثقته بها ويحد من نتاجها وبالتالي يشل حركتها .

وأن الزيادة المطردة في عدد منظمات المجتمع المدني في العراق في ظل الأوضاع الجديدة للبلد لا يعني بالضرورة أن أداء تلك المؤسسات ايجابي، فالظاهر أن هذه المنظمات تعاني مشكلات فنية ومادية وأمنية ، ولكنها في المقابل نجحت في توزيع اهتماماتها على مجموعة من الموضوعات ذات الطابع الخدمي كالمرأة والطفل وضحايا الحروب والفقر والبطالة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، وعليه فان النهوض بتلك المؤسسات يتوقف على جملة عوامل ابرزها : اعادة الامن واستقرار واعادة بناء الدولة العراقية على اسس واضحة للمواطنة واحترام سيادة القانون لان المجتمع المدني لا يوجد الا في اطار دولة قوية فضلا عن اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأنها من اهم عناصر انتعاش المجتمع المدني لان الفقر والعنف تغذيان ظواهر الارهاب والجريمة والفساد وبذلك يؤثر بصورة سلبية في المجتمع المدني. ولتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في العراق يجب أن نفرق المجتمع عن الدولة قبل كل شيء والعمل على التشديد والفصل بين المجتمع والدولة وايضا الفصل بين

آليات عمل الدولة وعمل الاقتصاد والتأكيد على تميز الفرد كمواطن وكيان حقوقي قائم بذاته بغض النظر عن انتماءاته المختلفة والتشديد على التمييز بين آليات عمل المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية واخيرا التفريق بين التنظيمات المجتمعية التي تتألف من المواطنين بشكل حر وبين البنى العضوية التي يولد الانسان فيها ، واخيرا يتوقف تأثير مؤسسات المجتمع المدني في عملية بناء الدولة على مدى استقلالية هذه المؤسسات، تنظيما وتمويلا ، فمن حيث استقلالية التنظيم، يجب ان لا تمتلك الحكومة منفردة سلطة حل هذه المؤسسات او الغاها او انهاء وجودها القانوني او المادي وانما يكون ذلك بقرار من مجلس ادارة المؤسسة او بحكم قضائي من المحكمة. اما من حيث التمويل، فيجب ان يكون مصدر التمويل الذي تعتمد عليه هذه المؤسسات ذاتيا خاليا من الدعم الحكومي ويتصف بالاستمرارية حتى تستطيع ان تواصل اعمالها وفعالياتها المجتمعية.

المراجع

الكتب العربية

1-المنجد 771: 1973

2- العيساوي ، احمد (2005) : المجتمع المدني بين الدولة والمجتمع، المجتمع المدني ودوره في التنمية، الرابطة الولائية للفكر والابداع، الجزائر.

3- الصبيحي ، احمد شكر (2000) : مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

4- الجنابي ، احمد عبد الهادي حسين (2007) : مؤسسات المجتمع المدني وصنع السياسة العامة (دراسة نظرية) ،جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية .

5- الامم المتحدة ، 2013 : المجتمع المدني استشراف مسارات جديدة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بيروت .

6- الامم المتحدة ، 2005: حالة سكان العالم، نيويورك، صندوق الامم المتحدة للسكان .

7- حسن، ايمان، 2017 : المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي ، معهد البحرين للتنمية السياسية ، ط2.

8- جواد ، بلقيس محمد ، 2004 : مؤسسات المجتمع المدني، دار البلاغ، بغداد.

9-تقرير التنمية البشرية لعام 1990و 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

10-جمعية الامل العراقية ، 2015 : آراء في مشروع قانون الاحوال الشخصية الجعفري، بغداد.

11- بطاطو ، حنا ، 1990 : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ،بيروت مؤسسة الابحاث العربية.

12- عبد القوي ، خيري ، 1989 : دراسة السياسة العامة، الكويت ،ذات السلاسل للطباعة والنشر،ط1، .

13- ابراهيم، سعد الدين ، 1992 : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، التقرير السنوي، القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، دار سعاد الصباح.

14- إبراهيم ، سعد الدين وآخرون ، 1988 ، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

15- العلوي ، سعيد بن سعيد وآخرون ، 1992 ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطيّة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

16- ابو هزيم ، طارق زياد ، 2017 : المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية: مقاربة نظرية ،مجلة المنارة ، العدد1/أ، المجلد 23،الاردن.

17- الهلالي ، عبد الرزاق ، 5/ تموز/ 1956 : معجم العراق، ج2.

18- القصبي ، عبد الغفار رشاد ، 2006 : التطور السياسي والتحول الديمقراطي :التنمية السياسية وبناء الامة ، جامعة القاهرة .

19- شكر ، عبد الغفار ، 2003 : المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دمشق ، دار الفكر .

20- ياسين ، عدنان ، 2011 ، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، دار الحكمة، بغداد .

21- عبد الجبار ، فالح ، 2006 :المجتمع المدني في العراق ما بعد الحرب ،معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ط1 .

22- برو ، فليب ، 1998 : علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت،ط1.

23- جربال ، كهينة ، اكتوبر 2017 ، دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي للمرأة الجزائرية خلال الألفية الثالثة، مجلة الناقد للدراسات السياسية، الجزائر ، العدد الاول.

24- أندرسن ، ليام و ستانسفيلد ، غاريث ، 2005 ، عراق المستقبل: ديكتاتورية، ديمقراطية، أم تقسيم؟، ترجمة رمزي ق. بدر مراجعة وتقديم ماجد شبر، دار الوراق للنشر، لندن .

25- ابو النصر ، مدحت محمد ، 2007: الادارة بالحب والمرح ، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة ،ط1.

26- البكري ، ياسين ، كريم ، هالة ، 2013: التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.

الدوريات والندوات والمحاضرات

1-الحيدري ، ابراهيم ، 2000 : إشكالية الثقافة الديمقراطية وتطبيقاتها في العراق ، مجلة المعهد ، مركز الدراسات والأبحاث (الاسلامية والعربية ،لندن) ، العدد الثاني.

2-هندي ، امل ، شباط 2006: جدلية العلاقة بين الديمقراطية، المواطنة والمجتمع المدني، العراق انموذجا، مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد، العدد32.

3-عبد الله ، عبد الجبار احمد ، 2009 ،الانتخابات والتحول الديموقراطي في العراق ،في اشكاليات التحول الديموقراطي في العراق ،(ندوة فكرية) الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد .

4-شعبان ، عبد الحسين ، 2005 : الدستور والمجتمع المدني، رؤية مستقبلية، اوراق عراقية ،بغداد ، مركز الفجر ، العدد 1.

5-حافظ ، عبد العظيم جبر ، تشرين2 ، 2018 :المجتمع المدني العراقي وتعديل قانون الانتخابات ، محاضرة القيت في مركز عصام فارس للسياسات العامة ، الجامعة الامريكية ،بيروت.

6-المحمدي ، عزالدين ، 2016 ، (أعمدة الاعتدال في الدولة المدنية الحديثة) بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول لجامعة كربلاء المقدسة حول الاعتدال في الدين والسياسة.

7-داود ، عماد الشيخ ، ت1 2018 : المجتمع المدني في العراق ،المأمول والمتوقع ،محاضرة القيت في مركز عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية ،الجامعة الامريكية ، بيروت .

8- عمران ، عمر جمعة ، 2009 : النخبة وبناء الدولة الديموقراطية ،في اشكاليات التحول الديموقراطي في العراق ،(ندوة فكرية) الجمعية العراقية للعلوم السياسية ،بغداد .

9-عمران ، عمر جمعة ، 2004 ، دور المجتمع في تحقيق الديمقراطية، مركز المستقبل للثقافة والاعلام، بغداد، مجلة النبأ، العدد 72.

10-كاظم ، فلاح خلف ، ت1 2018 :منظمات المجتمع المدني وازمة المياه في العراق ، محاضرة القيت في مركز عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية ،الجامعة الامريكية ، بيروت.

11-سعيد ، قاسم علوان ، 2019 :منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام 2003 ، مجلة تكريت للعلوم السياسية (عدد خاص) جامعة تكريت ، كلية العلوم السياسية ،العدد 3 .

12-مهدي ، ماجدة شاكر ، 2011 : الدولة والمجتمع المدني، مجلة كلية الآداب ،جامعة بغداد، العدد 96.

13-سليم ، نبيل محمد ، 2006 ، مؤسسات المجتمع المدني والبناء السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية العدد 31و 32 ، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد .

الرسائل وألاطاريح الجامعية

1-العيدروس ، ايمان عمر ، 2015 : التمكين الاداري وعلاقته بالالتزام التنظيمي لدى العاملين في الهيئات المحلية الكبرى في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة .

2-خيرة ، بن عبد العزيز ، 2014 : الحكم الراشد بين الفكر الغربي والاسلامي ، دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر .

3-محمد ، خولة جبار ، 2020 : السياسة التعليمية وعملية بناء الوعي السياسي في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية .

4-هاشم ، زهراء كاظم ، 2013 : منظمات المجتمع المدني وتنمية الوعي الديمقراطي في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين.

5-باري ، عبد اللطيف ، 2007 : المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

6-خريسان ، عواطف علي ، 2014: النخبة وبناء الدولة دراسة اجتماعية تحليلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد.

7-المخلافي ، فيصل سعيد ، 2010: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمنية ،1990- 2006 ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .

8-بن جيلالي ، محمد أمين ،2013 ، مشكلة بناء الدولة دراسة إبستيومولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة. ،رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر .

9-بكر ، مروة محمد عبد المنعم ، 2011 : دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر 1995- 2007 ، اطروحة دكتوراه ، كلية التجارة ،قسم العلوم السياسية والادارة العامة، جامعة اسيوط .

كتب اجنبية

Alan , C.Isaak , 1969 , Scope and methods of political science, Darsey press,Illiois

K.Al – Sayid , Mustapha , Spring 1993, A Civil Society in Egypt?, Middle East Journal, Vol.47, .No.2, P.329

Brandwein , Pamela , 2011, Rethinking the Judicial Settlement of Reconstruction, (Cambridge: Cambridge .University Press), pp. 28 – 59

الانترنت

1-الهاشمي ، حميد ، اذار 2004 ،العنف في الشخصية العراقية، بحث منشور في مجلة علوم انسانية الالكترونية ،العدد 7 ، www.ulum.ul.net

2-جبر ، شمخي ، 11/ 10 / 2015 : صناعة السلام والاستقرار المجتمعي ، الحوار المتمدن ، العدد 4952. موقع =https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=488260&r